

إعادة تصور العدالة على ضوء سعي الموازنة بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية للتعامل مع معضلات

قضايا الأخلاق والعدالة في العالم المعاصر



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

مرتضى إبراهيم مرتضى

مدرس وباحث أكاديمي، لبنان

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣ م

الملخص

التوزيعية، وحقوق الإنسان، والاعتبارات الأخلاقية في الابتكار التكنولوجي، والأبعاد الأخلاقية المعقدة للاتصالات العالمية. وتختتم الدراسة بتحديد مجموعة من التوصيات البحثية التي تهدف إلى مزيد من العمل التجريبي والنظري. وتستند هذه التوصيات إلى الرؤى الناشئة والمبادئ الأخلاقية المستمدة من هذا الإطار الكانطي-رولزي المبتكر. ومن السمات البارزة لهذا البحث مساهمته الأصلية في المنح الدراسية الحالية، حيث يقدم مناهج منهجية جديدة وأدوات مفاهيمية لديها القدرة على إعلام مجموعة واسعة من التخصصات - من الفلسفة والعلوم السياسية إلى القانون والسياسة العامة. وبالتالي يمثل العمل مسعى أكاديمياً رائداً، يثري مجموعة النظرية الأخلاقية بينما يقدم في الوقت نفسه نموذجاً أخلاقياً شاملاً ومتعدد الاستخدامات قادراً على التنقل في المعضلات الأخلاقية متعددة الأوجه للمشهد المعاصر سريع التطور.

تبدأ هذه الدراسة في رحلة فكرية لموازنة ودمج مبادئ كانط الأساسية من قبيل الاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز التاريخية عن العدالة. وعلى وجه التحديد، يتعمق البحث في إمكانية تطبيق مثل هذا التوليف ضمن البنى المعقدة للموقف الأصلي وحجاب الجهل، والأطر المفاهيمية الحيوية لعمل رولز. الهدف هو إثبات أن بنيات كانط الأخلاقية يمكن أن تزيد بشكل كبير وتعزز نظرية رولز، وبالتالي توفير إطار أخلاقي أكثر قوة يقف في وجه التدقيق الفلسفي والتطبيق العملي. علاوة على ذلك، توسع هذه الدراسة بحثها لاستكشاف الآثار الواقعية لهذا النموذج الفلسفي المجهين، وتقدم رؤى جديدة لبعض تحديات العدالة الأخلاقية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً والتي تواجه البشرية اليوم. وتشمل هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، قضايا العدالة

The study concludes by delineating a host of research recommendations aimed at further empirical and theoretical work. These recommendations are based on the emergent insights and ethical principles derived from this innovative Kantian-Rawlsian framework. A salient feature of this research is its original contribution to existing scholarship, as it presents new methodological approaches and conceptual tools that have the potential to inform a wide range of disciplines—from philosophy and political science to law and public policy. The work thus represents a groundbreaking academic endeavor, one that enriches the corpus of ethical theory while simultaneously offering a comprehensive and versatile ethical model capable of navigating the multifaceted moral dilemmas of a rapidly evolving contemporary landscape.

Keywords: Kantian Ethics, Ethical Philosophy, Social Contract, Social Justice, Social Identity, Ethical Pluralism

* المقدمة

يتسم عالم البحث الفلسفي المعاصر بعمق الإرث الدائم لإيمانويل كانط وجون رولز، وهما شخصيتان بارزتان ساهمت مساهماتهما في تشكيل مجالات الفلسفة الأخلاقية

Abstract

This comprehensive study embarks on an intellectual journey to harmonize and integrate Kant's foundational principles of moral autonomy and imperatives with Rawls' landmark theory of justice. Specifically, the research delves deep into the applicability of such a synthesis within the complex constructs of the original position and the veil of ignorance, conceptual frameworks vital to Rawls' work. The objective is to demonstrate that Kant's ethical constructs can significantly augment and reinforce Rawls' theory, thereby providing a more robust ethical framework that stands up to both philosophical scrutiny and practical application. Moreover, this study extends its inquiry to explore the real-world implications of this hybrid philosophical model, offering fresh insights into some of the most pressing ethical and social justice challenges facing humanity today. These include but are not limited to issues of distributive justice, human rights, ethical considerations in technological innovation, and the intricate ethical dimensions of global communication.

والنظرية السياسية بشكل لا يحصى. صاغ إيمانويل كانط، فيلسوف عصر التنوير، فلسفة أخلاقية تتمحور حول مفاهيم الاستقلالية والعقلانية والضرورة الإلزامية أو الحتمية. من ناحية أخرى، قدم جون رولز، الفيلسوف السياسي الحديث، نظرية ثورية للعدالة تركز على الإنصاف والمساواة والوضع الأصلي الافتراضي كما يسميه. فعندما نتعمق أكثر في فلسفاتهم، نكتشف ليس فقط أهمية ما يطفو سطح أفكارهم ولكن أيضاً الآثار العميقة التي تحملها المفاهيم الأساسية للاستقلالية الإنسانية، والأخلاق، وهندسة المجتمعات العادلة.

يقدم التقارب بين فلسفة كانط الأخلاقية ونظرية رولز للعدالة وسيلة مثيرة للاهتمام على طريق الاستكشاف البحثي، مقدماً بذلك رؤى حول أسس الأخلاق، والاستقلالية والعدالة المجتمعية. يؤسس إطار عمل كانط الأخلاقي، والذي تم تحديده بشكل ملحوظ في أعمال مثل "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق"، للاستقلالية الأخلاقية باعتبارها حجر الزاوية لكرامة الإنسان. في حين إن ضرورة كانط الإلزامية أو الحتمية، والذي يفترض فيها أن الأفراد يجب أن يتصرفوا بطريقة يمكن من خلالها الارتقاء بأفعالهم إلى مستوى القوانين الأخلاقية العالمية، تؤكد على أهمية العقلانية الفردية في اتخاذ القرار الأخلاقي.

من ناحية أخرى، صاغ رولز نظريته عن العدالة ضمن صفحات "نظرية في العدالة"، حيث افترض "وضعا أصلياً" افتراضياً بأن يقوم الأفراد، المتخفين وراء جهلهم بصفاتهم الشخصية، بصياغة مبادئ العدالة بشكل جماعي. تتجسد رؤية رولز للعدالة باعتبارها عدالة في المبدأين اللذين طرحهما: مساواة في الحريات الأساسية للجميع، وأن تكون

التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية مسموح بها فقط إلى الحد الذي يُفيد فيه الأعضاء الأقل حظاً في المجتمع، والمعروف باسم مبدأ الاختلاف.

إن أهمية التوفيق بين أخلاق كانط وعدالة رولز تكمن في تقاطع مساهماتهما الأساسية. حيث تقدم أخلاق كانط منظوراً عميقاً في الاستقلالية الأخلاقية الفردية وعالمية المبادئ الأخلاقية. من ناحية أخرى، توفر عدالة رولز إطاراً منهجياً لتشكيل المجتمعات العادلة، مع تركيزها على المساواة، والحياد، وتوزيع السلع الاجتماعية.

هذا المسعى له أهمية خاصة في العصر الحديث، والذي يتميز بمشاكل أخلاقية متعددة، وبنى اجتماعية معقدة، وتطورات في مفاهيم حقوق الإنسان. يُعد تكامل أخلاق كانط وعدالة رولز وعدداً بتقديم فهم دقيق لقواعد أخلاقية أساسية تدعم المجتمعات العادلة والأخلاقية. من خلال مقارنة تركيز كانط على الاستقلالية الفردية والمبادئ الأخلاقية العقلانية مع التزام رولز بالتوزيع العادل والعدالة الاجتماعية، نبدأ في رحلة لإلقاء الضوء على النسيج المترابط للفكر الأخلاقي والسياسي الذي يمكن أن يرشد مجتمعا العالمي.

إن منهج الدراسة المعتمد سيكون منصبا على تحليل للنصوص الأولية، بما في ذلك أعمال كانط ورولز الأصلية، مع التركيز على تحديد المفاهيم الرئيسية، ومقارنة الأطر الفلسفية الخاصة بهم، وكشف نقاط التقاطع المحتملة. من خلال إجراء فحص دقيق لأفكارهم، تهدف هذه الدراسة إلى كشف تعقيدات فلسفات كانط ورولز، وأخيراً الكشف عن وجهات النظر الجديدة التي تظهر عندما تلتقي نظرياتهم. منهجية الدراسة تنتقل عبر نصوص الفكر الفلسفي من خلال استكشاف تحليلي لكتاباتهم من قبيل "أسس ميتافيزيقا

الأخلاق" وكتاب رولز "نظرية في العدالة" وغيرها من الكتب والنصوص. وبالتالي، فمن خلال تشريح المفاهيم الرئيسية، وتتبع أوجه التشابه الموضوعية، نسعى ليس فقط إلى سد الانقسامات التاريخية ولكن أيضاً لتكوين رؤى جديدة يمكن أن تفتدي بتعقيدات العصر الحديث.

فلسفة إيمانويل كانط الأخلاقية، والتي تركز على مفاهيم الاستقلالية والعقلانية والضرورة الإلزامية أو الحتمية، تشكل حجر الزاوية المحوري في تفكيره. تكمن جوهر وجهة نظره في الاستقلالية الأخلاقية الكامنة في كل فرد - وهي فكرة عميقة تجسد القدرة على اشتقاق المبادئ الأخلاقية من التفكير العقلاني. المركزية في هذه الفكرة هي الضرورة الإلزامية أو الحتمية، وهو المبدأ الذي يطالب الأفراد بالتصرف بطرق يمكن رفعها إلى قوانين أخلاقية عالمية دونما أي تناقض. في هذا التأكيد، يتصور كانط عالماً حيث لا تتوقف المبادئ الأخلاقية على الرغبات الشخصية أو المعايير الاجتماعية، بل على العقلانية والكرامة المتأصلة في البشر. وهي فكرة تتجاوز الحدود الثقافية والزمنية والظرفية. تعتمد هذه الاستقلالية على القدرة على اشتقاق المبادئ الأخلاقية من التفكير العقلاني، ورفع الأخلاق بوصفها مجموعة من التفضيلات الذاتية إلى أمر عقلائي عالمي. ان الضرورة الحتمية ههنا، تمثل بوصلة أخلاقيات كانط، من خلال حثها الأفراد على تجاوز الشخصي والخاص في السعي إلى الأخلاق العالمية. من ناحية أخرى، يعد بروز رولز كأحد رواد الفلسفة السياسية الحديثة بنظريته الرائدة في العدالة كإنصاف. مرتكزاً في عمله الأساسي "نظرية في العدالة"، حيث حاول رولز من خلال وضع مفهوم الوضع الأصلي بوصفه حالة افتراضية يضع الأفراد - الذين يحيطهم حجاب الجهل - من خلاله مبادئ مجتمع عادل

بشكل جماعي. وهنا تتوافق هذه الرؤية بشكل وثيق مع تركيز كانط على الحياد والعالمية. تسعى نظرية رولز، التي تتميز بمبادئ الحريات الأساسية المتساوية ومبدأ الاختلاف، إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان رفاهية أقل أعضاء المجتمع حظاً.

ههنا، يمثل تقارب فلسفة كانط الأخلاقية ونظرية رولز للعدالة أرضاً خصبة للبحث فكرياً. في جوهرها، يتردد صدى هذا التقاطع مع مبادئ الاستقلالية والعدالة. حيث تركز كانط على الاستقلالية الأخلاقية الفردية ونظيره التوافقي في سعي رولز لتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يشير إلى توليفة تتوافق فيها الفاعلية الأخلاقية الشخصية مع العدالة الاجتماعية. يوفر هذا التوافق حلماً عميقاً للتوتر الدائم بين الحرية الفردية والالتزام الاجتماعي، فيساهم في نهاية المطاف في صياغة إطار أخلاقي وسياسي أكثر شمولاً. علاوة على ذلك، تتشابه الضرورة الحتمية لكانط بسلاسة مع الوضع الأصلي لرولز. حيث يؤكد كلا المفهومين على عالمية المبادئ والحياد في المداولات الأخلاقية والاجتماعية. من خلال فحص توافق هذه المفاهيم، يمكننا أن نبدأ في تمييز ملامح نسيج أخلاقي - سياسي يوحد الاستقلالية الفردية مع المداولات الجماعية، مع الحفاظ على الإخلاص لمبادئ العقلانية والعدالة والكرامة. ومع ذلك، فإن هذا التكامل الفكري لا يمثل مجرد انسجاماً بين النظريات، بل يتجاوز ذلك إلى المصالحة بين الأطر الأخلاقية المتباينة.

هذا التقارب من شأنه أن يمثل نقطة تحول محورية في الخطاب الفلسفي الحديث، مع آثار بعيدة المدى على فهمنا للأخلاق، وتنظيم المجتمع، والمبادئ التي تدعم المجتمعات العادلة. تلتقي الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزوية، التي تنبع

أكثر شمولاً، تأخذ في الاعتبار فاعلية الفرد الأخلاقي مع مراعاة الأسس الهيكلية للعدالة الاجتماعية في نفس الوقت.

يدعونا إرث كانط ورولز المتشابك إلى الرحلة في قلب الاستقلالية الأخلاقية والعدالة الاجتماعية. ويمتد تكامل أفكارهم إلى ما وراء عالم الخطاب النظري لتقديم نسيج أخلاقي-سياسي يتردد صده مع المشكلات الأخلاقية والتحديات الاجتماعية في عالمنا المتصل اليوم.

بينما نسير في ممرات تأكيد كانط على الاستقلالية الأخلاقية الفردية وسعي رولز وراء المجتمعات العادلة، نكتشف منظرًا فكريًا حيث لا تكون الاستقلالية مجرد حتمية أخلاقية بل حجر الزاوية في الهياكل الاجتماعية العادلة. من خلال هذا التكامل، نسعى إلى تجاوز الحدود الزمنية التي تفصل بين هؤلاء الأعلام الفلسفية ورسم مسار نحو مستقبل أكثر عدلاً ورحمة ووعياً أخلاقياً. فلا يمثل تكامل أفكارهم مجرد بحث فكري، بل يحمل أيضاً إمكانية إعادة تعريف فهمنا للأخلاق والاستقلالية وهندسة المجتمعات العادلة. فبينما ننقب في تأكيد كانط على الاستقلالية الأخلاقية الفردية وسعي رولز وراء الهياكل الاجتماعية العادلة، فإننا نرسم مساراً يرفع الاستقلالية من فضيلة شخصية إلى حجر الزاوية في الترتيبات الاجتماعية العادلة. من خلال هذا التكامل، نطمح إلى تجاوز الحدود التاريخية، ونسج رؤى كانط ورولز في نسيج أخلاقي - سياسي يرسو مساراً نحو مستقبل أكثر تعاطفاً وعدلاً.

* مشكلة الدراسة

* بيان المشكلة الرئيسية

المشكلة الرئيسية التي تشكل أساس هذا البحث هي استكشاف التوافق وإمكانية الاندماج بين فلسفة إيمانويل

من تقاليد فلسفية وعصور مختلفة، في تركيزها العميق على الفرد، وكرامة الإنسان، والسعي لتحقيق الانسجام الأخلاقي والاجتماعي. تحظى نقطة التقاطع هذه بأهمية قصوى في عالم الفكر المعاصر، حيث تتطلب التعقيدات الأخلاقية، والتحديات السياسية، والتواصل العالمي بين الثقافات، أطراً دقيقة لمعالجة القضايا الملحة. وتكمن أهمية التوفيق بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزوية في إمكاناتها لكشف المشكلات الأخلاقية المعاصرة، والتفاوتات الاجتماعية، والتحديات العالمية. في عصر تتشابك فيه قضايا مثل تفاوت الثروة، وحقوق الإنسان، وتقدم التكنولوجيا بشكل معقد، فإن توليفة أفكارهم توفر وجهة نظر شاملة للتنقل بين هذه التعقيدات في سبيل رصد سبل علاجها وتفكيك عناصرها.

إن أهمية هذا السعي في العصر الحالي لأمر جدير بالبحث. في عصر يتسم بالمشاكل الأخلاقية المعقدة، والعالمية المتسارعة، والتحديات الاجتماعية متعددة الأوجه، فإن تكامل أخلاقيات كانط وعدالة رولز يوفر بوصلة لا تقدر بثمن. فمن خلال دمج دعوة كانط إلى معاملة الأفراد كغاية في حد ذاتها مع تركيز رولز على التوزيع العادل والهياكل الاجتماعية العادلة، فإننا نعالج ليس فقط الفروق الدقيقة النظرية في الفكر الأخلاقي والسياسي ولكن أيضاً الاهتمامات البراغماتية للعالم الحقيقي. علاوة على ذلك، يعد هذا التكامل بمثابة جسر عبور الهوة بين الأطر الأخلاقية المتنافسة. إن التأكيد الواجبي لأخلاقيات كانط، والتي تستند إلى الواجبات الأخلاقية والقيمة الإنسانية الجوهرية، مع الإطار العقدي (التعاقدية) لرولز، والذي يسعى إلى اشتقاق مبادئ اجتماعية من منظور الأفراد العقلانيين، من شأنه أن يصل بنا إلى نظرية أخلاقية

كانت الأخلاقية ونظرية جون رولز في العدالة. تنشأ هذه المشكلة من تقاطع الأطر الفلسفية الخاصة بهما، والتي تقدم رؤى في مجالات الاستقلالية الأخلاقية الفردية والعدالة الاجتماعية. نظراً لأن هذين العملاقين الفلسفيين نشأوا من سياقات تاريخية وفلسفية مختلفة، فإن التحدي يكمن في تنسيق أفكارهم لبناء إطار أخلاقي وسياسي أكثر شمولاً يعالج المعضلات الأخلاقية المعاصرة وتحديات المجتمع.

السؤال الرئيسي للبحث: لماذا وكيف يمكن أن تندمج المبادئ الأخلاقية لإيمانويل كانط ونظرية العدالة التي اقترحها جون رولز لخلق إطار شامل يوفق بين الاستقلالية الأخلاقية الفردية والعدالة الاجتماعية، مع تقديم حلول مبتكرة للمشكلات والتحديات الأخلاقية المعاصرة؟

* الأسئلة الفرعية

١- لماذا ينبغي السعي في موازنة مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز للعدالة؟ وإلى أي مدى يمكن الدمج بينهما، لا سيما في إطار الوضع الأصلي وحجاب الجهل؟

٢- إلى أي مدى يمكن أن توفر مبادئ كانط الأخلاقية الأساسية، مثل صيغة الإنسانية ومعاملة الأفراد كغايات في أنفسهم، الأساس الفلسفي السليم لتعزيز الأسس الأخلاقية لمبادئ رولز للعدالة، وخاصة مبدأ الحريات الأساسية المتساوية؟

٣- كيف يمكن أن يساهم تكامل الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية في حل المشكلات الأخلاقية الملحة في عصرنا، بما في ذلك العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان، والإرهابيات

الأخلاقية للتقدم التكنولوجي، وأبعاد الأخلاق العالمية للتواصل العالمي؟

من خلال المشكلة الرئيسية، تقود هذه الأسئلة الفرعية البحث في استكشاف الروابط المعقدة، وإمكانيات التكامل، والتداعيات التحولية لتنسيق أفكار كانط ورولز. الهدف العام هو بناء إطار شامل لا يربط فقط الفجوة بين الاستقلالية الفردية والعدالة الاجتماعية، بل يقدم أيضاً رؤى قابلة للتنفيذ للتنقل في تعقيدات العالم المعاصر.

من خلال معالجة هذه الأسئلة الفرعية، يتعمق البحث في المبادئ الفلسفية الأساسية لكانط ورولز، ويدقق في توافقها، ويبحث عن طرق مبتكرة لدمج أفكارهم. من خلال إجراء تحليل متعدد الأبعاد يمتد إلى الأبعاد التاريخية والأخلاقية والعملية، يهدف البحث إلى تقديم وجهات نظر جديدة تساهم في الخطاب الفلسفي المستمر، وتوفير رؤى جديدة للمناقشات المستمرة، ومحاولة تقديم حلول جديدة للتحديات المعقدة التي تواجهها الإنسانية في القرن الحالي.

* ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

ان تفرّد هذه الدراسة يكمن في استكشافها العميق وتركيبها المبتكر لفلسفة إيمانويل كانط الأخلاقية ونظرية العدالة لجون رولز. بينما قام العديد من الأكاديميين بتحليل البنى الكانطية للأخلاق، والعدالة الرولزية بشكل فردي، فإن هذه الدراسة تشرع في رحلة جريئة تتجاوز حدود البحث الفلسفي التقليدي. ما يميز هذه الدراسة هو طموحها الجريء ليس فقط لمقارنة أفكار هذين المفكرين اللامعين ولكن أيضاً لتنسيقها في إطار متكامل يعالج التحديات الأخلاقية الملحة في عالمنا المعاصر. لا تتوقف هذه الدراسة عند مجرد المقارنة السطحية لنظرياتهم؛ فبدلاً من ذلك، تتعمق في الطبقة الفلسفية

الأساسية، وتحلل بدقة مبادئهم الأساسية، وتستكشف إمكانات التكامل بينهما.

أحد العوامل المميزة البارزة في هذه الدراسة هو اعترافها بالفوارق التاريخية والفلسفية التي تفصل بين كانط ورولز. كانط، فيلسوف عصر التنوير، ورولز، عالم نظري سياسي حديث، نشأوا من عصور مختلفة تميزت بتيارات فكرية مختلفة وسياقات اجتماعية متباينة. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تتعهد بشجاعة بتحدي سد هذه الفجوات الزمنية من خلال نسج فلسفاتهما معاً بشكل معقد، وبالتالي بناء سرد موحد يطال صداه التحديات الأخلاقية والسياسية في عصرنا. علاوة على ذلك، يكمن منهج الدراسة في تحليل متعدد الأبعاد، والذي يعبر عن مجالات الأخلاق، ونظرية السياسة، والتطبيق العملي. بينما قد تظل بعض الدراسات محصورة في التأملات النظرية، فإن هذا البحث يمتد بنظره إلى الإسهامات الملموسة لإطار كانط-رولز المركب. من خلال معالجة الأسئلة المنوي بحثها، فإن المهم منصب في بحث تكامل الاستقلالية الأخلاقية لكانط مع مفهوم رولز للعدالة، وكذلك الأهمية العملية لهذا التركيب في العضلات الأخلاقية المعاصرة، لتصوغ الدراسة مساراً فكرياً ينتقل بسلاسة بين الفلسفة المجردة والحلول الواقعية.

وعليه، تتميز هذه الدراسة بتركيزها ليس فقط على التحليل الفلسفي، ولكن أيضاً على إمكانية تقديم رؤى قابلة للتنفيذ ووجهات نظر مبتكرة. يمتد تركيب كانط على الاستقلالية الأخلاقية الفردية وسعي رولز لتحقيق العدالة الاجتماعية إلى ما وراء التجريد النظري لتقديم مخطط عملي من شأنه إيجاد طريق في سبيل التغلب على تعقيدات المجتمع.

هذا التوجه البراغماتي يميز الدراسة، ويضعها كجسر بين الأبعاد النظرية والعملية للخطاب الأخلاقي والسياسي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المنهجية الشاملة التي تستخدمها هذه الدراسة تُعد سمة مميزة. من خلال التحليل الدقيق للنصوص الأصلية، تستكشف الدراسة المفاهيم الرئيسية، وتتبع أوجه التشابه الموضوعية، وتكشف عن نقاط التقاطع المحتملة. ولا تكشف هذه الدقة التحليلية فقط عن الروابط المعقدة بين أخلاق كانط وعدالة رولز، ولكنها تضيف أيضاً عمقاً أكاديمياً إلى التركيب، مما يجعلها مبادرة أكاديمية مهمة ومبتكرة.

ليظهر تفرّد هذه الدراسة من خلال نهجها الرائد في تركيب فلسفة إيمانويل كانط الأخلاقية ونظرية العدالة لجون رولز، متجاوزةً حدود الدراسات القائمة. بينما قامت العديد من الدراسات بتفصيل الفروق الدقيقة في أخلاق كانط وعدالة رولز، فإن هذا البحث يتميز بصياغة إطار شامل لا يقارن أفكارهما فحسب، بل يكشف أيضاً عن أراضٍ غير مستغلة من التقارب والتعاون.

ميزة أخرى مميزة، وهي طموح الدراسة إلى تحقيق التوازن بين الاستقلالية الفردية والمساواة الاجتماعية، مما يعالج التوتر المركزي الذي حير الفكر الأخلاقي والسياسي منذ فترة طويلة. ينشأ هذا التوازن من خلال تأمين التكامل بين تأكيد كانط على الاستقلالية الأخلاقية ورؤية رولز للمساواة الاجتماعية. من شأن هذا التوليف تقديم مساهمة فكرية كحل يتناسب بعمق مع المشهد المعاصر حيث يجب أن تتعايش الحقوق الفردية والمسؤوليات الجماعية بانسجام.

أولاً: في إمكانية الموازنة بين مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز للعدالة، ومدى إمكانية الدمج بينهما، لا سيما في إطار الوضع الأصلي وحجاب الجهل

عند النظر في الأسس الفلسفية للنظرية الأخلاقية والسياسية، يتبادر إلى الذهن شخصيتان مهمتان: إيمانويل كانط، الفيلسوف الألماني في القرن الثامن عشر، وجون رولز، الفيلسوف الأمريكي في القرن العشرين. يقدم كلا المفكرين مساهمات أساسية لفهمنا للاستقلال الأخلاقي، والعدالة، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم المجتمع العادل. من أجل فهم التوافق المحتمل بين مبادئ كانط الخاصة بالاستقلالية الأخلاقية والحتمية ونظرية رولز للعدالة، خاصة في سياق الوضع الأصلي وحجاب الجهل، من الضروري أولاً توضيح المكونات الرئيسية لنظريات كل منهما.

* مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية

إن فكرة كانط عن الاستقلال الأخلاقي متجذرة في فلسفته الأخلاقية الأوسع المعروفة باسم الأخلاق الواجبة. تؤكد نظرية كانط الأخلاقية على فكرة أن الفرد العقلاني يمتلك قيمة جوهرية، وهذه القيمة تجعله السلطة الوحيدة في قراراته الأخلاقية. الاستقلال الأخلاقي، حسب كانط، هو قدرة الفاعلين العقلانيين على تشريع قواعدهم وقوانينهم الأخلاقية، بشكل مستقل عن التأثيرات الخارجية أو الضغوط المجتمعية، بمعنى آخر، يجب على الفاعلين الأخلاقيين تحديد واجباتهم الأخلاقية من خلال ممارسة العقل، ويتم التعبير عن هذه الواجبات من خلال صياغة المبادئ الأخلاقية المعروفة باسم الضرورات الحتمية، "وبالتالي فإن الإرادة لا تخضع

للقانون فحسب، بل إنها تخضع أيضاً لدرجة أنه يجب اعتبارها مشرعة لنفسها ولهذا السبب فقط تخضع للقانون الذي يمكن أن تعتبر نفسها مؤلفة له" (Kant, 1998, p 81)، في هذا البيان، يعبر كانط عن فكرة أن الإرادة العقلانية لا تخضع للقوانين الأخلاقية فحسب، بل هي مؤلف لتلك القوانين، والتي تؤكد على الاستقلالية والحرية. بكوننا مؤلفي القانون الأخلاقي من خلال الإرادة العقلانية، فإننا نسترشد بالعقل والمبادئ وليس بالدوافع أو التأثيرات الخارجية. وفي نفس السياق يناقش كانط مقولة الحرية باعتبارها قدرة العقل على التصرف بشكل مستقل عن "الأسباب الخارجية"، والتي يمكن فهمها على أنها دوافع أو تأثيرات خارجية.

"وبما أن العقل يقتضي هذا القانون دون قيد أو شرط، فيجب اعتبار العقل هو السبب الذي يقتضي الفعل. وبالتالي فإن سببية العقل ستكون الحرية. ستكون الحرية هي خاصية السببية التي يمكن أن تكون فعالة، بشكل مستقل عن الأسباب الخارجية التي تحددها؛ تماماً كما أن الضرورة الطبيعية هي خاصية السببية لجميع الكائنات غير العاقلة التي تحدد نشاطها بتأثير الأسباب الأجنبية" (Kant, 1993, p 59). يرى كانط في نصه هذا أن الحرية هي خاصية الإرادة التي يحددها العقل وحده، دون أن تتأثر بأي أسباب أخرى. وهو يقارن هذا مع الضرورة الطبيعية، التي هي ملك لجميع الكائنات الأخرى التي تحددها أسباب خارجية عن نفسها. وهو جزء أساسي من حجة كانط حول إمكانية الحرية. ويجادل بأنه إذا كان العقل هو مصدر القانون الأخلاقي، فيجب أن يكون أيضاً سبباً لأفعالنا. وذلك لأن القانون الأخلاقي هو شيء نختار أن نطيعه، وليس شيئاً نجبر على طاعته.

في فلسفة كانط الأخلاقية، يلعب مفهوم الاستقلال الأخلاقي دوراً محورياً، ويقع ضمن إطاره الأخلاقي الأوسع. الأخلاق الواجبة، والمعروفة أيضاً باسم الأخلاق المبنية على الواجب، تقول إن الأخلاق تركز على الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، والتي تكون ملزمة بغض النظر عن عواقب أفعالنا. وفقاً لكانط، تنبثق هذه المبادئ من المداولات العقلانية للأفراد، الذين يطورون مجموعة من القواعد المعروفة باسم "الضرورة الحتمية" لتوجيه أفعالهم.

إن الضرورة الحتمية عند كانط، والتي تم توضيحها بشكل أكثر شهرة على أنها مبدأ العالمية، هي بمثابة المحك لتحديد السماح أو القبول الأخلاقي للفعل. يتطلب هذا المبدأ ألا يتصرف الأفراد إلا وفقاً للمبادئ التي يستطيعون أن يصبحوا قوانين عالمية دون تناقض، وفي المقابل، إذا لم يكن من الممكن أن يكون الفعل مرغوباً بشكل متسق ومتناسك من قبل الجميع كقاعدة عالمية، فهو غير مسموح به أخلاقياً. في هذا السياق، يضع إيمانويل كانط معياراً أخلاقياً عالمياً للكائنات العاقلة، وهي أنه قبل القيام بأي إجراء، يجب أن تفكر في المبدأ أو "الحكمة" التي توجه هذا الإجراء وتساءل نفسك: "ماذا لو تصرف الجميع بهذه الطريقة؟". على سبيل المثال، إذا كنت تفكر في الكذب للحصول على ميزة، فقد تكون القاعدة: من المقبول الكذب عندما يكون ذلك مفيداً لي. لكن، قبل التصرف وفقاً لهذه القاعدة، يجب عليك أن تفكر فيما سيحدث إذا تم تطبيق هذا المبدأ عالمياً، إذا كذب الجميع كلما كان ذلك مفيداً لهم. فمن المرجح أن يكون عالماً كهذا لا مكان فيه للثقة، حيث يفقد مفهوم الحقيقة معناه.

وعليه، يرى كانط أنه إذا كان التطبيق الشامل لمبدأ ما يؤدي إلى تناقضات أو نتائج غير مرغوب فيها، فإن الفعل

غير مسموح به أخلاقياً. وإذا كان من الممكن تعميم المبدأ دون مثل هذه القضايا، فإن الفعل مسموح به أخلاقياً. لذلك، فإن المبدأ بمثابة اختبار أخلاقي. فهو يتطلب أن تحترم أفعالنا نفس القواعد الأخلاقية التي نرغب في أن يتبعها الآخرون، مما يعزز شكلاً من أشكال الاتساق الأخلاقي والمعاملة بالمثل.

من الأمور المركزية في فلسفة كانط الأخلاقية فكرة أن القانون الأخلاقي يفرضه الفاعلون العقلانيون ذاتياً. وهو ليس فرضاً خارجياً، بل هو قانون داخلي يشرع ذاتياً ويدرك بالعقل. هذا الفرض الذاتي للقانون الأخلاقي هو جوهر الاستقلال الأخلاقي. من وجهة نظر كانط، كل كائن عقلائي له قيمة جوهرية، كغاية في حد ذاته، ولا ينبغي أن يستخدم مجرد وسيلة لتحقيق غاية أخرى. وبالتالي، فإن الأفراد، باعتبارهم فاعلين عقلائيين، عليهم الواجب الأخلاقي المتمثل في احترام الآخرين ومعاملتهم كأهداف في حد ذاتها. يرى كانط أن الإرادة العقلانية، التي يحكمها العقل، تميز القانون الأخلاقي وتحدد الواجبات الأخلاقية. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع الغيرية، حيث تكون الأفعال مدفوعة بعوامل خارجية، مثل الرغبات والميول. إن الاستقلال الأخلاقي، بالنسبة لكانط، يعني الاسترشاد بعقل الفرد والقانون الأخلاقي وليس بالمؤثرات الخارجية. وإن الإرادة العقلانية هنا، هي بمثابة مصدر للواجب الأخلاقي، وهي التي تسمح للأفراد بتسريع قواعدهم الأخلاقية الخاصة والتصرف وفقاً للضرورة الحتمية. إن التفاعل بين الاستقلال الأخلاقي والحرية هو حجر الزاوية في فلسفة كانط الأخلاقية، و"لأن القانون الأخلاقي بقدر ما يفرض علينا فكرة الحرية، فإنه يأمرنا من خلال العقل العملي بأن نصبح مستحقين للحرية" (Kant, 1997, p 54). الحرية، كما يتصورها كانط، هي القدرة

العقلانية نفسها. لذلك، فإن الأخلاق ليست شيئاً يفعل المرء خوفاً من الانتقام المجتمعي أو للحصول على مكافآت، بل هي شكل من أشكال الإدراك الذاتي الفكري - وهو مظهر من مظاهر طبيعتنا العقلانية في أعلى مستوياتها. هذه النظرة الداخلية للأخلاق تفتح أيضاً آفاقاً مثيرة للاهتمام على مقولة حرية الإنسان. الحرية بالمعنى الكانطي لا تتعلق بغياب ضبط النفس، بل بوجود الحكم الذاتي العقلاني. يتعلق الأمر بالقدرة على اختيار نوع الشخص الذي يريد أن يكون، محكوماً بالقوانين التي يفرضها المرء على نفسه بعقلانية. هنا لا تتعارض الحرية والقانون الأخلاقي، بل هما وجهان لعملة واحدة، كل منهما ينير الآخر ويثريه. ولا تصبح الاستقلالية هروباً من القانون الأخلاقي، بل اعتناقاً له، وإخضاعاً ذاتياً طوعياً وعقلانياً للمبادئ المعترف بها على أنها صالحة عالمياً.

في حين أن الأخلاق المبنية على المشاعر أو الأعراف الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تناقضات وصراعات، فإن الاستقلالية الأخلاقية تغلب على هذه المزالق من خلال ترسيخ الأخلاق في العقل. تعمل الضرورة الحتمية كوسيلة عقلانية للفصل في العضلات الأخلاقية، من خلال استبعاد المبادئ التي لا يمكنها الصمود في وجه صرامة العولمة. تضيف هذه الميزة مستوى من العقلانية الفوقية إلى مفهوم كانط للاستقلالية الأخلاقية - فهي توفر طريقة لحل التزايدات الأخلاقية ليس فقط من خلال تطبيق القواعد، ولكن من خلال مبدأ أساسي يمكن أن يساعد في تحديد القواعد الصالحة في المقام الأول.

يمكن جمال مفهوم كانط للاستقلالية الأخلاقية في رؤيته الصارمة للبشر باعتبارهم فاعلين عقلانيين قادرين على تشكيل مصيرهم الأخلاقي. نحن لسنا دمي تتلاعب بها قوى

على التصرف وفقاً للقانون الأخلاقي، الذي يشرعه فاعلون عقلانيون ذاتياً. والاستقلالية بهذا المعنى تعني التحرر من التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تقوض الإرادة العقلانية والواجب الأخلاقي. من خلال الالتزام بالقانون الأخلاقي، يصبح الأفراد أحراراً في التصرف بشكل أخلاقي والتمتع بالاستقلالية الحقيقية التي تأتي مع الاسترشاد بالعقل والواجب. ولذلك، فإن في جوهرها، تؤكد فلسفة كانط الأخلاقية على أهمية الاستقلال الأخلاقي، والفرض الذاتي للقانون الأخلاقي، والدور الحاسم للإرادة العقلانية في تمييز وتحديد الواجبات الأخلاقية. هذه الاستقلالية، عندما تُمارس من خلال الالتزام بالضرورة الحتمية، تسمح للأفراد بالتصرف بشكل أخلاقي والتمتع بالحرية الحقيقية.

من المؤكد أن مفهوم الاستقلال الأخلاقي في فلسفة كانط هو مفهوم غني ومتعدد الطبقات، ويدعو إلى الغوص العميق في العلاقة المعقدة بين العقلانية والحرية والأخلاق. في الأخلاق الكانطية، ليس الإنسان مجرد متلقي سلبى للقوانين الأخلاقية أو الأعراف المجتمعية، بل هو مشرع نشط للأخلاق نفسها. وإن ما يميزنا كفاعلين أخلاقيين، وفقاً لكانط، ليس مجرد قدرتنا على التفكير، بل قدرتنا على استخدام العقل لتجاوز طوارئ وضعنا الشخصي، أو عواطفنا، أو الضغط الاجتماعي، والوصول إلى المبادئ العالمية التي يجب أن تحكم سلوكنا.

عندما يتحدث كانط عن الاستقلال الأخلاقي، فهو يصف عملية داخلية عميقة حيث يصبح القانون الأخلاقي جزءاً أساسياً من إرادة الفرد العقلانية. هذه فكرة جذرية. إنه يشير إلى أننا لا نجد الأخلاق في العالم خارجنا أو حتى داخل البنيات الاجتماعية التي تحكم المجتمعات، ولكن داخل طبيعتنا

خارجية، بل نحن مؤلفو مشهدنا الأخلاقي، مسترشدين بالعقل. إنها وجهة نظر تمكينية ورفيعة تجسد كرامة وعظمة القدرة الأخلاقية البشرية، ولا تطالب بأقل من الحكم الذاتي الأخلاقي باعتباره قمة الوجود العقلائي. باختصار، تعكس فكرة كانط عن الاستقلال الأخلاقي رؤية دقيقة ومتكاملة بعمق للطبيعة البشرية والحرية والأخلاق. إنه نوع من "السيادة الذاتية" الأخلاقية، حيث تعمل الإرادة العقلانية كمشرع وموضوع للقوانين الأخلاقية، مسترشدة بمبادئ تجتاز الاختبار الصارم المتمثل في قابلية العالمية.

* الضرورة الحتمية عند كانط

يقع مفهوم "الضرورة الحتمية" في قلب فلسفة كانط الأخلاقية. على عكس الضرورات الافتراضية، التي تكون مشروطة وتعتمد على الأهداف والرغبات الشخصية، فإن الضرورة الحتمية هي مبدأ أخلاقي ينطبق دون قيد أو شرط، بغض النظر عن أهداف الفرد أو ظروفه الخاصة. إنه يمثل أساس فهم كانط للواجب الأخلاقي وهو جزء لا يتجزأ من تأكيده على المبادئ الأخلاقية العالمية. لقد صاغ كانط الضرورة الحتمية بعدة طرق، ولكن ربما الأكثر شهرة هو مبدأ القابلية للتعميم، يقول كانط "لا تتصرف إلا وفقاً لتلك القاعدة التي بموجبها يمكنك في نفس الوقت أن ترغب في أن يصبح قانوناً عالمياً" (Kant, 1998, p 421)، تسلط هذه الصيغة الضوء على عالمية المبدأ الأخلاقي، حيث تطالب الأفراد بالتصرف وفقاً لمبادئ يمكن أن يرغب فيها الجميع بشكل متسق ومتناسك باعتبارها قوانين عالمية. بمعنى آخر، لا يكون الفعل مسموحاً أخلاقياً إلا إذا كان من الممكن تطبيق القاعدة أو المبدأ الأساسي بشكل عملي دون تناقض.

يتطلب تطبيق الضرورة الحتمية مداولات عقلانية. في فلسفة كانط الأخلاقية، يلعب التداول العقلائي دوراً حاسماً في توجيه سلوكنا. فالعقل العملي عند كانط "هو قدرة الكائن العقلائي على التصرف وفقاً للمبادئ، أي وفقاً لتصوير القوانين. من خلال المداولات العقلانية، يمكننا استخدام عقلنا العملي لتحديد الأفعال التي تعتبر أخلاقية وفقاً للضرورة الحتمية" (Duignan, paragraph 1). عند النظر في إجراء معين، يجب على الأفراد أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان يمكن لجميع الفاعلين العقلانيين أن يرغبوا باستمرار في المبدأ الأساسي باعتباره قانوناً عالمياً. فإذا كان الجواب بنعم، فالفعل جائز أخلاقياً؛ إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الإجراء غير مسموح به أخلاقياً. ومن خلال الالتزام بهذا المبدأ، يستطيع الأفراد تجاوز القيود التي تفرضها ظروفهم الخاصة والانخراط في التفكير الأخلاقي الذي ينطبق عالمياً على جميع الفاعلين الأخلاقيين. إن الضرورة الحتمية ليست فقط هي مبدأ مجرد؛ بل له آثار عملية على القرارات الأخلاقية اليومية. ويدعو الأفراد إلى النظر في الآثار الأوسع لأفعالهم ومعاملة الآخرين باحترام وكغايات في حد ذاتها. وهذا يعني أنه لا ينبغي للأفراد استخدام الآخرين كوسيلة لتحقيق أهدافهم الخاصة فحسب، بل يجب عليهم بدلاً من ذلك الاعتراف بالقيمة الجوهرية والكرامة لكل كائن عقلائي.

ومما تقدم، يمكن أن نتلمس كيف تكون الضرورة الحتمية عند كانط بمثابة ركيزة أساسية لفلسفته الأخلاقية، حيث تقدم فهماً عقلائياً لاتخاذ القرار الأخلاقي الذي يتجاوز خصوصيات المواقف الفردية. فتمتيز الضرورة بعالميتها وضرورة معاملة جميع الأفراد باحترام وباعتبارهم غايات في حد ذاتها. هذا التركيز على المبادئ العالمية، واحترام الأفراد،

والتداول العقلاني، يميز فلسفة كانط عن النظريات الأخلاقية الأخرى ويقدم إطاراً مميزاً للتفكير الأخلاقي. إن تأكيد الضرورة الحتمية على العالمية يشكل الطريقة التي نتعامل بها مع المسائل الأخلاقية. وبدلاً من الخضوع لأهواء التفضيلات الشخصية أو الاعتبارات الخاصة بالسياق، تصبح القرارات الأخلاقية مرتكزة على مبادئ يمكن تطبيقها باستمرار على جميع الكائنات العقلانية. وتضمن هذه العالمية عدم تلوث الاختيارات الأخلاقية بالتحيز أو المحسوبية، مما يعزز الحياد في المداولات الأخلاقية. ومن خلال النظر فيما إذا كان المبدأ الأساسي للفعل يمكن أن يكون بإرادة عالمية، يتم تشجيع الأفراد على فحص دوافعهم وأفعالهم بشكل نقدي واتخاذ قرارات أخلاقية تحترم حقوق الجميع وكرامتهم.

في جوهر الأمر، تعمل الضرورة الحتمية كبوصلة أخلاقية توجه الأفراد في خياراتهم الأخلاقية. ومن خلال التأكيد على الحاجة إلى المداولات العقلانية، والمبادئ العالمية، واحترام الأشخاص، تخلق الضرورة إطاراً أخلاقياً قوياً يتجاوز الميول الشخصية أو الضغوط المجتمعية. عندما ينخرط الأفراد في عملية التقييم العقلاني هذه، فإنهم يزرعون شعوراً بالمسؤولية الأخلاقية والالتزام بمعاملة الآخرين باحترام ومراعاة. ويمتد هذا الالتزام إلى ما هو أبعد من مجرد اتباع القواعد، لأنه يركز على التقدير العميق للقيمة الجوهرية لكل فرد. علاوة على ذلك، توفر الضرورة الحتمية أداة قيمة لحل الصراعات الأخلاقية التي تنشأ حتماً في التفاعلات البشرية. ومن خلال تقييم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأفعال المتنافسة من خلال عدسة العالمية، يستطيع الأفراد تمييز مسار العمل المسموح به أخلاقياً والذي يحترم استقلالية وقيمة جميع الأطراف المعنية. تسمح هذه القدرة على التوفيق بين

الادعاءات الأخلاقية المتضاربة للأفراد بالتعامل مع المعضلات الأخلاقية بقدر أكبر من الوضوح والتماسك، مما يعزز الشعور بالنضج الأخلاقي والبصيرة الأخلاقية.

إن تركيز كانط على العالمية، والتقييم العقلاني في سياق التنظير الفلسفي للضرورة الحتمية، يوفر أساساً قوياً لفهم تعقيدات المشهد الأخلاقي والتعامل معه. باختصار، إن الضرورة الحتمية هي مفهوم مركزي في فلسفة كانط الأخلاقية التي تؤكد على أهمية المبادئ الأخلاقية العالمية والتداول العقلاني في صنع القرار الأخلاقي. ومن خلال الالتزام بهذا المبدأ، يستطيع الأفراد التصرف بشكل أخلاقي ومستقل، مع احترام كرامة وقيمة جميع الكائنات العقلانية.

* نظرية رولز في العدالة

يقدم جون رولز نظرية شاملة للعدالة تسعى إلى معالجة عدم المساواة في المجتمع. يخوض رولز في التنظير لمبادئ العدالة بما هي "تلك التي يقبلها الأشخاص الأحرار والعقلانيون المهتمون بتعزيز مصالحهم الخاصة في وضع أولي من المساواة على أنها تحدّد الشروط الأساسية لارتباطهم" (Rawls, 1991, p 11). ويفترض رولز مبدأين للعدالة، يُعرفان بمبدأ الاختلاف ومبدأ الحريات الأساسية المتساوية. إن "مبدأ المساواة في الحريات الأساسية هو المبدأ الأول للعدالة. ينص على أن لكل شخص الحق المتساوي في الحرية الأساسية الأكثر اتساعاً التي تتوافق مع حرية مماثلة للآخرين" (p 6)، في حين أن "مبدأ الاختلاف هو المبدأ الثاني للعدالة. ينص على أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تُرتب بحيث تكون: (أ) في صالح الأقل حظاً إلى أقصى حد، و(ب) مرتبطة بالمناصب والوظائف المفتوحة للجميع في ظل شروط المساواة العادلة في الفرص" (p

60). ووفقاً لرولز، ينبغي الاتفاق على هذه المبادئ في عقد افتراضي خلف "حجاب الجهل"، حيث يكون الأفراد غير مدركين لخصائصهم الشخصية، مثل العرق والجنس والطبقة الاجتماعية والمواهب. تهدف نظرية رولز إلى إنشاء مجتمع عادل تكون فيه البنية الأساسية للمؤسسات عادلة ومتساوية للجميع.

في المشهد الفلسفي لجون رولز، فإن البحث عن العدالة ليس مجرد تمرين فكري، بل هو مشروع أخلاقي عميق يسعى إلى إعادة تصور أساس المجتمع، حيث أن "مبادئ العدالة هي نتيجة اتفاق أو صفقة عادلة" (Rawls, 1971, p 13)، وهذا يدل على أن مبادئه تهدف إلى أن تكون قابلة للتنفيذ، وليس مجرد نظرية. وعليه، إن نظرية العدالة لرولز ليست مجرد تعبير عن مبادئ مجردة، بل هي دعوة لإنشاء عقد اجتماعي جديد. إن محور هذا العقد الاجتماعي هو مفهوم العدالة، الذي ينسجه رولز في نسيج فلسفته كرد فعل على مشكلة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، مبادئ العدالة بحسب تعبيره ليست مجردة بل وترتبط بإنشاء عقد اجتماعي لأنها بحسب رولز "توفر طريقة لتعيين الحقوق والواجبات في المؤسسات الأساسية للمجتمع وهي تحدد التوزيع المناسب لفوائد وأعباء التعاون الاجتماعي" (p 4)، لكن العدالة التي يتصورها ليست عدالة القصاص، أو عدالة الجدارة، أو حتى الإنصاف بالمعنى التقليدي؛ إنما عدالة تهدف إلى تحقيق مساواة حقيقية في فرص الحياة للجميع.

أحد أكثر الجوانب التحويلية في نظرية رولز هو الفضاء الفكري الذي يخلقه من خلال بناءه الافتراضي لـ "الوضع الأصلي" خلف "حجاب الجهل". هذا شكل من أشكال التصنيف الأخلاقي والمعرفي، حيث يتخلى الأفراد عن

معرفتهم بمواقفهم الاجتماعية المحددة، ومواهبهم، وحتى تصورهم الشخصي لما ستكون عليه الحياة الجيدة. ما تبقى هو الذات العقلانية، المجردة من القيود المجتمعية، التي تدخل بحرية في عقد مع ذوات عقلانية محايدة أخرى ماثلة. يعمل هذا الفضاء المجرد بمثابة بوتقة أخلاقية حيث يتم صياغة مبادئ العدالة، ليس من خلال القوانين الإلهية المتعالية، ولكن من خلال المداولات العقلانية والاتفاق المتبادل بين المتساوين. ما هو جدير بالملاحظة هو أنه في وضع رولز الأصلي، تصبح العدالة بناءً توافقياً وليس حقيقة أخلاقية مفروضة. إن الفكرة القائلة بأن الأفراد العقلانيين المهتمين بمصلحتهم الذاتية قد يتفقون على مبادئ تحد بطبيعتها من المزايا التي يتمتعون بها من أجل مجتمع أكثر عدالة هي فكرة مفيدة للغاية. فهو يشير إلى أن العدالة، في أكثر أشكالها عقلانية وحيادية، ستكون بطبيعتها إعادة توزيع وتسعى إلى تحسين ظروف عدم المساواة والحرمان. علاوة على ذلك، يقدم رولز رؤية متعددة الأوجه للعدالة من خلال تقديم المبدأين: مبدأ الحريات الأساسية المتساوية ومبدأ الاختلاف. هذه ليست مجرد قواعد تعسفية، ولكنها مبادئ مترابطة بعمق تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحريات الفردية والتعاون الاجتماعي. يضمن مبدأ الحريات المتساوية أن يكون لكل فرد حق متساو في الحريات الأكثر شمولاً، المتوافقة مع الحريات المماثلة للآخرين. ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ الاختلاف لا يسمح بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية إلا إذا كانت مفيدة لأفراد المجتمع الأقل حظاً. تشكل هذه المبادئ معاً رؤية للعدالة تلتزم في الوقت نفسه بالحرية الفردية وتراعي الرفاهية الجماعية.

تثير نظرية رولز أسئلة قوية حول طبيعة التعاون الاجتماعي، والمسؤوليات التي ندين بها لبعضنا البعض، والأسس الأخلاقية للمؤسسات الاجتماعية. من خلال ادعاء أن العدالة تتطلب أكثر من مجرد المساواة الشكلية وتتطلب التزاماً جوهرياً بتحسين حياة الأشخاص الأقل حظاً، يحول رولز الخطاب من الفهم البسيط للعدالة باعتبارها عدم التدخل إلى رؤية أكثر اتساعاً تدعو إلى ترتيبات مجتمعية استباقية للارتقاء بأولئك المهمشين، لأن "الظلم إذن هو ببساطة عدم مساواة لا تعود بالنفع على الجميع" (p 14). لذلك، تصبح العدالة في فلسفة رولز مبدأً حياً، وعلى الرغم من أن رولز ربما لم يستخدم العبارة الدقيقة "المبدأ الحي"، إلا أن نظريته تهدف إلى أن تكون قابلة للتنفيذ وأن توجه مؤسسات العالم الحقيقي والممارسات الاجتماعية. فهو يكتب: "إن مبادئ العدالة يتم اختيارها خلف حجاب من الجهل" (p 136)، مشيراً إلى أن هذه المبادئ يجب أن توجه بنية المجتمعات الفعلية. وهو علاوة على ذلك، يتطلع لأن تصبح العدالة أيضاً مشروعاً جماعياً يهدف إلى تغيير الأسس البنيوية للمجتمع. وهنا يكمن تحدي نظريته في أن نفكر في العدالة ليس كمثال مجرد كما سبق وأشرنا، بل كدليل عملي لخلق عالم أكثر إنصافاً. ولا يتعلق الأمر فقط بكيفية تقسيم الموارد أو توزيع الحقوق، بل يتعلق بكيفية تصورنا وهيكله جوهر الوجود الجماعي، مما يضمن حصول كل شخص على فرصة عادلة في حياة كاملة وذات معنى. في إطار رولز الفلسفي، تأخذ العدالة طابعاً شاملاً يكاد يكون معمارياً. فهو ليس مجرد مبدأ قضائي يتوسط بين المصالح المتنافسة، بل هو حجر الزاوية الذي ينبغي أن يبنى عليه صرح المجتمع بأكمله. في جوهرها، تتوافق نظرية رولز مع التوق الإنساني الأعمق إلى العدالة والمساواة، ومع ذلك فهي تتجاوز

هذه النداءات الغريزية من خلال وضعها ضمن حسابات أخلاقية تم تطويرها بدقة.

في سياق بحثنا في العدالة، يطالعنا مفهوم "حجاب الجهل"، حيث يعمل باعتباره أكثر من مجرد تجربة فكرية - فهو قوة معادلة عميقة، وشكل من أشكال الجاذبية الأخلاقية التي تسحب الأفراد بعيداً عن حياتهم ذات الخبرة الذاتية إلى عالم الموضوعية. في هذا الفضاء، بعيداً عن السمات التفاضلية التي غالباً ما تؤدي إلى التسلسلات الهرمية الاجتماعية، يجب على كل شخص أن يفكر في نوع المجتمع الذي سيكون عادلاً للجميع، وليس مفيداً لمجموعة معينة فقط. فالعدالة هنا ليست فكرة مجردة وثابتة، ولكنها مفهوم ديناميكي ومتطور. إنه مشروع تشاركي يدعو الناس إلى تجاوز ظروفهم الخاصة والنظر إلى العدالة من وجهة نظر المراقب المثالي، وإن كان مراقباً متأصلاً في الحالة الإنسانية وملتزماً بالخطاب العقلاني.

في وضع رولز الأصلي، تظهر مبادئ العدالة - المساواة في الحريات ومبدأ الاختلاف - كحل وسط بين الغريزة المجتمعية للرعاية الاجتماعية والمطلب الليبرالي للحرية الفردية. يدل هذا التوازن الدقيق على عمق تصور رولز للعدالة. فهي تعترف بالتوتر بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية ولكنها لا تسمح لهذا التوتر بعرقلة السعي إلى مجتمع أكثر عدلاً. بل يصبح القوة الدافعة وراءه. يحول رولز هذا التوتر إلى جدلية مثمرة يمكنها تحسين وإعادة تعريف فهمنا بشكل دائم لما يعنيه أن تكون عادلاً. علاوة على ذلك، فإن مبادئ رولز للعدالة تعمل أيضاً كنفذ قوي لرأسمالية عدم التدخل والمفاهيم التحررية للعدالة التي تؤكد على الحرية الشخصية غير المقيدة، في "العدالة كإنصاف: إعادة صياغة"، يوضح رولز موقفه ضد رأسمالية عدم التدخل "إن مبدأ عدم

التدخل غير المنظم ليس خياراً معقولاً؛ ويجب أن ينظم الإطار الأساسي بشكل مناسب بموجب القانون والعرف" (Rawls, 2001, p 54).

في المجتمع الرولزي، الحرية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها مرتبطة بشكل معقد بفكرة العدالة، في كتابه قانون الشعوب، يوسع رولز نظريته لتشمل العلاقات الدولية، مؤكداً على أن الحرية والعدالة هما اهتمامان عالميان. فهو يعتبر "إن قانون الشعوب يوسع المفهوم الليبرالي للعدالة لنظام ديمقراطي دستوري ليشمل مجتمع الشعوب" (Rawls, 1999, p 3). وتحول نظريته التركيز من شكل توزيعي بحث للعدالة، حيث يكون الهدف هو تقسيم سلع المجتمع بطريقة عادلة، إلى شكل علائقي من العدالة يدقق في الهياكل ذاتها التي تحدد نتائج التوزيع. وهو يدعو إلى إعادة تقييم ليس فقط السياسات الاقتصادية، بل وأيضاً الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تديم عدم المساواة.

يرتبط مفهوم العدالة في نظرية رولز ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "البنية الأساسية" للمجتمع، أي المؤسسات السياسية والاجتماعية الأساسية التي تؤثر على فرص حياة الأفراد، "إن الموضوع الأساسي للعدالة هو البنية الأساسية للمجتمع، أو بشكل أكثر دقة، الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد تقسيم المزايا من التعاون الاجتماعي" (Rawls, 2001, p 42). من خلال التركيز على البنية الأساسية، يقدم رولز بياناً عميقاً حول الطبيعة المجتمعية للعدالة. العدالة لا تقتصر فقط على المعاملات الفردية، أو الأحداث المعزولة، أو قوانين محددة؛ يتعلق الأمر بالأطر الشاملة التي تحدث من خلالها هذه القوانين والأحداث والمعاملات. فهو ينطوي على كل شيء، من

الترتيبات السياسية إلى السياسات التعليمية، ومن أنظمة الرعاية الصحية إلى فرص العمل. في جوهرها، تعتبر فلسفة رولز للعدالة بمثابة رؤية شاملة لمجتمع أفضل - مجتمع حيث يمكن تطبيق الحسابات العقلانية والعدل للوضع الأصلي على معضلات وتحديات العالم الحقيقي. إن صرحه النظري لا يدعونا إلى التفكير في المبادئ المجردة فحسب، بل إلى الانخراط في شكل من أشكال العقل العام الذي يؤثر على الهياكل ذاتها التي نعيش فيها. إنه يشكل تحدياً أخلاقياً وفكرياً متواصلًا للمجتمع، مما يدفعنا إلى فحص وإعادة فحص المبادئ الأساسية التي نبنى عليها حياتنا المجتمعية.

* الوضع الأصلي عند رولز

يقدم رولز في نظريته مفهوم "الوضع الأصلي" كسيناريو افتراضي يجتمع فيه الأفراد العقلانيون للاتفاق على مبادئ العدالة التي ستحكم مجتمعهم وهو الذي يحدد باختيارهم مبادئ العدالة "والاختيار الذي يقوم به أشخاص عقلانيون في هذا الوضع الافتراضي من الحرية المتساوية يحدد مبادئ العدالة" (رولز، 2011، ص 9). إن الوضع الأصلي هو أداة لنمذجة المداورات العادلة والمحايدة، فهو حالة يتم فيها تجريد الأفراد من المعرفة بصفاتهم الشخصية، وبالتالي ضمان الحياد في قراراتهم المتعلقة بمبادئ العدالة. يمكن فهم مفهوم رولز للوضع الأصلي على أنه آلية فلسفية مصممة لمعايرة بوصلتنا الأخلاقية نحو الشمال الحقيقي. وهذه الأداة ليست مجرد أداة نفعية لاستخلاص مبادئ العدالة، ولكنها أداة أكثر شمولاً تحثنا على التفكير في طبيعة العدالة نفسها والغرض منها. إنها مساحة فكرية، وساحة لبناء إجماع افتراضي، تضع العدالة عند تقاطع العقلانية والإنصاف. ومن خلال جعل الصفات الشخصية غير ذات أهمية، فإن الوضع الأصلي يسهل

مستوى من الحوار وصنع القرار الذي يتجاوز الأنا، والمصلحة الذاتية، والانقسامات الاجتماعية.

إن تخيل الوضع الأصلي باعتباره مساحة حدية فلسفية، أي أنه منطقة حدودية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. هنا، الفاعلون العقلانيون عالقون بين تجاربهم الحياتية ومثل المساواة، مسترشدين فقط بالمنطق الذي يعتقد رولز أنه جوهري للحالة الإنسانية. وبعد تجريدهم من زخارف الهوية الاجتماعية، أو الثروة، أو المهارات، يضطر الأفراد في الوضع الأصلي إلى التفاوض على عقد اجتماعي يمكن أن ينطبق بشكل متساو على أي شخص. إن هذا الفعل التفاوضي لا يتعلق فقط بالتوصل إلى اتفاق، بل يتعلق بتصوير وجود جديد للعلاقات الاجتماعية، "إذن علينا أن نتصور أن أولئك المشتركين في شراكة اجتماعية يختارون معاً، في فعل مشترك واحد، المبادئ التي سوف تخصص الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد التقسيم للمنافع الاجتماعية" (ص 39). وبينما يستمد رولز الإلهام من منظري العقد الاجتماعي مثل روسو وهوبز، فإن وضعه الأصلي يتجاوز نماذجهم من خلال دمج فهم أكثر دقة للعدالة. فالوضع الأصلي ليس حالة طبيعية حيث تسود المصلحة الذاتية الوحشية، ولا هو مجتمع مثالي من المواطنين الفاضلين. بل هي بدلاً من ذلك واجهة ديناميكية حيث تجتمع تعقيدات المصلحة الذاتية البشرية والإيثار في اتفاق عقلائي، وإن كان افتراضياً. إنه بمثابة أساس معرفي لكيفية تفكيرنا في العدالة، وهو نوع من المبدأ الفوقي الذي يُشكل المبادئ التي تنبأها لاحقاً، حيث

"يجب أن يقرر الأشخاص مقدماً كيف عليهم تنظيم مطالبهم مقابل بعضهم البعض وما هو الدستور أو التشريع المؤسس لمجتمعهم. تماماً مثلما يتوجب على كل شخص أن

يقرر بالتفكير العقلائي ما الذي يصوغ حيره، بمعنى نظام الغايات الذي من العقلانية بالنسبة إليه أن يسعى إليه، لذلك يجب أن تقرر مجموعة من الأشخاص مرة واحدة ومن أجل الجميع ما الذي يعد عادلاً وما الذي يعد غير عادل" (ص 39).

إن أهمية الوضع الأصلي لا تكمن فقط في المبادئ التي يولدها فقط، بل في الصفات التي يتطلبها من الفاعلين الأخلاقيين. إنه يدعونا إلى مساحة من التفكير الأخلاقي الرفيع، ويدفعنا إلى تنحية الخصوصية جانباً لصالح العالمية. فهو يطلب منا أن نتجاوز طوارئ وجودنا - مكانتنا الاجتماعية، أو معتقداتنا الدينية، أو حتى رؤيتنا لحياة طيبة - لإيجاد أرضية أخلاقية مشتركة. وعليه، فإن "بافتراض أن الوضع الأصلي يحدد فعلاً مجموعة من المبادئ (أي تم اختيار تصور معين للعدالة)، سيكون عندها صحيحاً أنه حينما تلي مؤسسات اجتماعية هذه المبادئ فإن المشاركين فيها يمكنهم أن يقولوا لبعضهم بعضاً إنهم يتشاركون وفق شروط سوف يوافقون عليها إذا كانوا أشخاصاً أحراراً ومتساوين وكانت علاقاتهم مع بعضهم بعضاً منصفة" (ص 41).

ومن خلال القيام بذلك، فإنه ينتقد ضمناً كلاً من الميول النسبية التي تسمح للظلم بالازدهار والميول الحتمية التي تتجاهل تعقيد وتنوع التجارب الإنسانية، وبالتالي فإنه يضمن كريق البشرية على طول مساعي العدالة والإنصاف.

ثم إن الوضع الأصلي هو مرآة كاشفة للمجتمع، تعكس فضائله ورذائله. إن أي اختلاف بين المبادئ المتفق عليها في الوضع الأصلي والبنية الفعلية للمجتمع يفضح إخفاقات ذلك المجتمع الأخلاقية. وبهذا المعنى، فهو بمثابة معيار دائم، ومعيار للمقارنة بحث على إعادة المعايير الأخلاقية

والاجتماعية المستمرة. وبالتالي، فإن الوضع الأصلي هو أكثر بكثير من مجرد إرشادي مفيد. إنها بوتقة أخلاقية حيث يتم اختبار وتحسين مفاهيمنا عن الإنصاف والمساواة والعدالة باستمرار. إنه يسلط الضوء على المسؤولية التي يتحملها كل واحد منا للمساهمة في بناء مجتمع عادل، ليس فقط كأشخاص ملزمين بقواعده، ولكن كعناصر فاعلة في بنيتها الأخلاقية. وهو بمثابة منارة فلسفية، تضيء الطريق الذي يجب أن نتبعه، والعقبات التي نحتاج إلى التغلب عليها لتحقيق مجتمع عادل حقاً.

يمكن اعتبار مفهوم رولز للوضع الأصلي بمثابة بوتقة أخلاقية حيث تُخضع النظريات المجردة لشكل من الصرامة التي تعيد صياغة المناقشة بأكملها حول العدالة المجتمعية. وفي حين قام رولز بتجميع الأفكار من تقليد نظرية العقد الاجتماعي، فإن الوضع الأصلي يظل تحويلياً بشكل فريد، ويدعونا إلى إعادة ضبط حدسنا الأخلاقي. الجانب الأكثر إلحاحاً في الوضع الأصلي هو وظيفته باعتباره "غرفة نظيفة" أخلاقية، بيئة لا تتأثر بالتحيزات وعدم المساواة التي ابتليت بها التفاعلات في العالم الحقيقي. في هذا الفضاء، يتخيل رولز وكلاء عقلايين يصلون إلى مبادئ العدالة التي لا تلوثها المصلحة الذاتية أو عدم تناسق السلطة والظروف. ولا يتعلق الأمر فقط بالتقليل من التحيز، بل يتعلق أيضاً بتعظيم العدالة على نحو يعكس التقاليد الأخلاقية الكبرى، من مفاهيم أرسطو عن العدالة إلى التركيز الكونفوشيوسي على الوثام الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن الوضع الأصلي لا يعمل فقط كتجربة فكرية. إنه معياري للغاية، ويضع توقعات أخلاقية لكيفية التعامل مع القرارات في العالم الحقيقي. ومن خلال

إصراره على أن المبادئ العادلة يجب أن تكون هي التي نختارها خلف حجاب الجهل، يقدم رولز مبادئ توجيهية لتقييم ليس فقط الإجراءات الافتراضية، بل السياسة الفعلية. على سبيل المثال، هل يمكننا تصميم نفس نظام الرعاية الصحية، أو الهيكل الضريبي، أو المؤسسات التعليمية إذا لم نكن نعرف مسبقاً مكانتنا في المجتمع؟ ويشكل الوضع الأصلي تحدياً دائماً، ويحثنا على إعادة تقييم التزامنا بالمبادئ التي تصمد أمام التدقيق الصارم وغير الشخصي. علاوة على ذلك، من الجدير النظر في العمق الأخلاقي المتأصل في عملية تجريد الخصائص الفردية من الوضع الأصلي. ويحقق هذا القانون أكثر من مجرد ضمان الحياد. إنه يدفعنا نحو وعي أخلاقي متطور، وعي يعترف بالمساواة الأخلاقية بين الأشخاص باعتبارها المبدأ الأساسي لمجتمع عادل. يمكن النظر إلى هذه الصفحة الرولزية النظيفة باعتبارها تأليها أخلاقياً، وحالة مثالية تنبثق منها العدالة في أنقى صورها.

الزاوية الأخرى التي يمكن استكشافها هي كيفية تفاعل الوضع الأصلي مع أطرافنا المعرفية. عندما نتعد عن هوياتنا الاجتماعية، ما هو نوع المعرفة الأخلاقية التي نحتفظ بها، وكيف تؤثر هذه البقايا على خياراتنا؟ وهنا يتماشى الوضع الأصلي مع العدالة المعرفية، في مواجهة الهياكل المعرفية التي تديم الفوارق الاجتماعية. فيمكن النظر إلى الوضع الأصلي على أنه مسعى معرفي بقدر ما هو مسعى أخلاقي - وهو جهد لاستخلاص العدالة من العقل الذي لا يحجبه التحيز أو الخصوصية. لذلك، فإن الوضع الأصلي لا يقوم فقط بإعادة ضبط حدسنا الأخلاقي؛ إنها بمثابة بوصلة للتنقل في عالم معقد وغير عادل في كثير من الأحيان. إنه بمثابة مقياس أخلاقي ومعرفي ثابت يمكن من خلاله اختبار وإصلاح الترتيبات

المجتمعية. بعيداً عن كونه مجرد حاشية في تاريخ الفلسفة، يمكن القول إن الوضع الأصلي قد وضع معياراً أخلاقياً جديداً لكيفية انخراطنا في المسعى الإنساني الدائم لتحديد العدالة ومتابعتها وسنّها.

* حجاب الجهل عند رولز

"حجاب الجهل" هو عنصر أساسي في وضع رولز الأصلي. إنها تجربة فكرية يحرم فيها الأفراد من معرفة ظروفهم الشخصية ومواهبهم ومواقفهم الاجتماعية. ويضمن حجاب الجهل أن الأفراد سوف يختارون مبادئ العدالة بتزاهة، دون تأثير مصالحهم وتحيزاتهم. وهذا يسمح بإقامة مجتمع عادل يقوم على مبادئ عادلة ومنصفة لجميع أفرادها، "إن حجاب الجهل يجعل اختياراً جامعاً لتصور معين للعدالة ممكناً" (ص 186). حجاب الجهل ليس مجرد أداة مفاهيمية في ترسانة رولز الفلسفية؛ إنها بوتقة أخلاقية تخضع فيها مفاهيمنا البديهية حول العدالة والإنصاف لأعلى درجات التدقيق. من خلال طمس معرفتنا الذاتية وتجريدنا من علامات هويتنا، يدفعنا رولز إلى ساحة افتراضية مرعبة بقدر ما هي محررة. إنه فراغ أخلاقي يتم من خلاله تحييد حاذبية مصلحتنا الذاتية، مما يجبرنا بالتالي على الانجذاب نحو المبادئ التي يمكن، إذا استعرننا عبارة من كانط، أن نعتبرها قانوناً عالمياً.

إن القوة الأخلاقية لحجاب الجهل تكمن في مطالبته بشكل من أشكال التعاطف الراديكالي. وبعد تجريدنا من المعارف الشخصية، فإننا مضطرون أخلاقياً إلى اعتبار محنة جميع الأفراد محنة محتملة لنا. الحجاب ليس مجرد تعميم معرفي؛ إنه تمرين في الخيال الأخلاقي. فهو يمكّننا من التنبؤ بكيفية عمل المبادئ عبر نطاق مجتمعي كامل، حيث "يقود انعدام المصلحة المتبادل الخاضع لحجاب الجهل إلى مبادئ العدالة"

(ص 242) ويدعوننا إلى التحقق من صحة هذه المبادئ دون الاستفادة من المصلحة الذاتية. إنها في جوهرها بمثابة مرآة أخلاقية لا تعكس وجوهنا، بل تعكس مسؤولياتنا الأخلاقية الأساسية تجاه بعضنا البعض. وعلى مستوى أعمق، يطرح حجاب الجهل أسئلة وجودية عميقة. عندما نفصل عن سماتنا الاجتماعية والثقافية، ماذا نصبح؟ ويدعوننا الحجاب إلى النظر في جوهر قيمة الإنسان وكرامته عندما تلغى كل السمات العرضية لوجودنا للحظات. بطريقة ما، فهو يستغل التيارات الوجودية التي تطالبنا بمواجهة "الحالة الإنسانية" في أبشع صورها، من نحن عندما نكون لا أحد، وماذا ندين لبعضنا البعض في تلك الحالة الأولية؟، وفي هذا السياق "يقود حجاب الجهل إلى اتفاق على مبدأ الحرية المتساوية" (ص 265).

ومن خلال إلغاء شروطنا الموجودة مسبقاً، يسمح لنا الحجاب بالتفكير انطلاقاً من نوع من "الوضع الأصلي" ليس فقط حول المجتمع ولكن أيضاً حول أنفسنا. إنه يخلق مساحة حيث يمكن للمثل الأخلاقية التي تحكم التفاعل الشخصي أن تمتد بسلاسة إلى المؤسسات الاجتماعية واسعة النطاق. وهكذا، فإن الحجاب يسد الفجوة المتنازع عليها بين الأخلاق الشخصية والعدالة الاجتماعية، ويضعهما في رؤية أخلاقية متماسكة. إن حجاب الجهل يتجاوز فائدته باعتباره مجرد آلية لاتخاذ القرارات السياسية؛ إنه بمثابة تعليق فلسفي على حالة الإنسان. إنه لا يتطلب منا الصرامة الفكرية فحسب، بل يتطلب أيضاً شكلاً من أشكال الشجاعة الأخلاقية - الشجاعة لمواجهة تحيزاتنا الكامنة، والتشكيك في امتيازاتنا التي لم يتم فحصها، وتحيل عالم حيث العدالة ليست طموحاً بل حقيقة معيشية.

أحد الجوانب غير المستكشفة لحجاب الجهل هو أسسه الوجودية. إنه يجبرنا على النظر ليس فقط في ماهية المجتمع العادل، ولكن أيضاً في معنى أن تكون شخصاً داخل هذا المجتمع. إن نسيان الصفات تحت الحجاب هو في الأساس مواجهة لصفحة بيضاء من الذات، أشبه بحالة الوجود المسبق. وهذا تمرين عميق في الميتافيزيقا بقدر ما هو في الأخلاق. إنه يثير التساؤل حول ما نعتبره العناصر الأساسية للشخصية والكرامة الإنسانية عندما يتم تجريدها من السمات العرضية لوجودنا. ومن خلال القيام بذلك، فإنه يضع أيضاً خط الأساس الأخلاقي الذي يكون محصناً ضد تقلبات الطوارئ الوجودية.

ويتطرق حجاب الجهل أيضاً إلى فلسفة المعرفة. من قبيل "حقيقة أنه حتى المرشحين التمثيليين محدودون في المعرفة وفي القدرة على الاستدلال العقلي. لا أحد منهم يعرف كل شيء يعرفه الآخرون، أو يستطيع أن ينشئ الاستدلالات نفسها التي يمكن أن يصلوا إليها بالإجماع" (ص 438). وإن ما ندعي أننا نعرفه عن العدالة غالباً ما يكون متشابكاً مع ما نعرفه عن أنفسنا وموقعنا ضمن التسلسل الهرمي الاجتماعي. ويعطل الحجاب هذا الإطار المعرفي بشكل جذري. فهو يثير شكلاً سقراطياً تقريباً من التواضع الفكري، فيضطرنا إلى الاعتراف بأن ما ندعيه غالباً باعتباره عدالة هو مجرد مصلحة ذاتية تتنكر في هيئة مبدأ، في حين "يمنعنا حجاب الجهل من تشكيل رؤيتنا الأخلاقية لتتوافق مع ارتباطاتنا ومصالحنا الذاتية" (ص 615). علاوة على ذلك، هناك بعد أخلاقي زمني متأصل في حجاب الجهل. ومن خلال اتخاذ القرارات خلف الحجاب، فإننا لا نؤثر على الجيل الحالي فحسب، بل على جميع الأجيال القادمة. وهذا يضيف مستوى من التعقيد

الذي يتعامل مع العدالة بين الأجيال. فهو يتطلب منا أن نفكر ليس فقط مكانياً، بل زمانياً أيضاً، مع الأخذ في الاعتبار العواقب طويلة المدى لمبادئنا. وبهذه الطريقة، يكون للحجاب بُعد بيئي واستدامة ضمني؛ ويتعين علينا أن نختار مبادئ قوية بالقدر الكافي لتوجيه مجتمعات المستقبل التي تقع في سياقات لا نستطيع فهمها حالياً.

كما أن تعقيدات حجاب الجهل تفتح المجال أمام المناقشات حول الإرادة الحرة والحمية. إذا عرفنا جميع المتغيرات التي تشكل حياة الإنسان، فهل يمكننا التنبؤ بجميع الخيارات البشرية؟ وإذا استطعنا، ماذا سيقول ذلك عن العدالة؟ وبمنع الحجاب هذه الرؤية التنبؤية العميقة، وبالتالي يحافظ على ساحة الاختيار الحقيقي والمسؤولية الأخلاقية. في جوهره، فهو يحمي الكون الأخلاقي من الاختزال إلى حساب التفاضل والتكامل الحتمي. توضح هذه الغزوات الفلسفية الأعمق أن حجاب الجهل عند رولز ليس مجرد أداة معيارية لتصميم السياسة العامة، ولكنه أيضاً تحقيق ميتافيزيقي ومعرفي في تعقيدات الوجود الإنساني والتعايش. إنه يطلب منا إعادة تقييم حدسنا الأخلاقي في أساسه ويتحدانا لإعادة بنائها في إطار أكثر عالمية وشمولاً.

* لماذا ينبغي السعي في موازنة مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز للعدالة؟

إن محاولة الموازنة أو التوليف، ولربما دمج مبادئ كانط الخاصة بالاستقلالية الأخلاقية والحتمية مع نظرية رولز للعدالة ليس مجرد تمرين نظري ولكن يمكن اعتباره ضرورة ملحة لإنشاء إطار فلسفي متماسك داخلياً وقابل للتطبيق خارجياً على العدالة الاجتماعية. يساهم كلا الفيلسوفين بعناصر أساسية في فهمنا للعدالة: حيث يضع كانط الأساس

للفردانية الأخلاقية، مع التركيز على الاستقلال الأخلاقي وحتمية العقلانية، في حين يوسع رولز هذا إلى المجال الاجتماعي والسياسي، مقدماً مخططاً لمجتمع عادل يحترم ويحقق الضرورات الأخلاقية الفردية.

يقترح مفهوم كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية أن المعايير الأخلاقية يجب أن تكون مفروضة ذاتياً وقابلة للتعميم. وتشير هذه العالمية إلى أنها يمكن أن تشكل الأساس لمسعى جماعي يهدف إلى تحقيق العدالة. إن نظرية رولز للعدالة هي بمثابة هذا المسعى الجماعي، ومن خلال دمج مبادئ كانط في نموذج رولز، يمكننا أن نطمح إلى تشكيل مجتمع لا يحقق الإحساس الجماعي بالعدالة فحسب، بل يدعم أيضاً الاستقلال الفردي باعتباره مشروعاً مقدساً.

ولنتأمل هنا التفاعل المثير للجدل غالباً بين الحقوق الفردية والصالح المجتمعي، حيث تصر مبادئ كانط المتعلقة بالإرادة والاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية على أن أي قواعد أو مبادئ توجيهية مجتمعية يجب أن تكون مبررة لكل فرد عقلائي كغاية في حد ذاتها، وليس مجرد وسيلة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. وتوفر نظرية رولز عن العدالة، خاصة عندما يتم تصورهما من خلال عدسة الوضع الأصلي وحجاب الجهل، آلية لتحقيق هذا المثل الكانطي على المستوى الجماعي. وهكذا، فإن التوفيق بين مبادئ كانط ورولز يمكن أن يوفر نظاماً أخلاقياً أكثر اكتمالاً. فهو يتيح لنا التغلب على تحديات بناء مجتمع يحترم الاستقلالية الفردية بينما يسعى جاهداً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهما طموحان، على الرغم من أنهما قد يبدوان متعارضين، إلا أنهما متشابكان بعمق في السعي إلى مجتمع إنساني أخلاقي حقيقي.

إن الرغبة في المزاوجة بين الفردية الأخلاقية عند كانط والعدالة الاجتماعية عند رولز ليست مجرد مسعى فكري غريب الأطوار؛ بل يغذيها البحث الفلسفي عن فهم أكثر شمولية للأخلاق والعدالة، فهم يمكن أن يشمل بشكل هادف كلاً من الأخلاق الفردية والمؤسسات الاجتماعية. للوهلة الأولى، يمكن النظر إلى كانط ورولز كفلاسفة ينتميان إلى عالمين أخلاقيين مختلفين، أحدهما يركز على أخلاقيات نوايا الفرد، والآخر يركز على عدالة الهياكل الاجتماعية. ومع ذلك، عند الفحص الدقيق، نجد أن نظريتهما يمكن أن تعمل ليس فقط بالتوازي ولكن في علاقة تكافلية عميقة. إن فلسفة كانط الأخلاقية متجذرة بشكل أساسي في مفهوم الاستقلال الأخلاقي، أي قدرة الفاعلين العقلانيين على حكم أنفسهم وفقاً للقوانين التي أعطوها لأنفسهم من خلال العقل. يتضمن هذا الحكم الذاتي تطبيق المبادئ الأخلاقية، التي يتم التعبير عنها كضرورات قاطعة، والتي تكون صالحة عالمياً وذات دوافع جوهرية. هذه العالمية هي المفتاح. وهذا يعني أن المبادئ الأخلاقية ليست مجرد تفضيلات شخصية، بل هي قوانين يجب على أي عامل عقلائي أن يؤيدها،

"وإذن فالقضية التي تقول إن الإرادة في جميع أفعالها هي القانون الذي تصنعه لنفسها ليست إلا صيغة أخرى من المبدأ الذي يقول: إن علينا ألا نفعّل فعلاً حتى يكون مطابقاً للمسلمة التي يمكنها أيضاً أن تتخذ من نفسها موضوعاً يُعد قانوناً كلياً شاملاً. ولكن هذه هي على التحقيق صيغة الأمر الأخلاقي المطلق كما هي مبدأ الأخلاقية؛ وعلى ذلك فالإرادة الحرة والإرادة الخاضعة لقوانين أخلاقية شيء واحد بالذات" (كانط، 2020، ص 92).

من ناحية أخرى، يوسع رولز العدسة إلى الخارج ويفحص كيف يمكن لمجموعة جماعية من الأفراد أن تتجمع حول مبادئ العدالة، خاصة عندما يقعون خلف حجاب الجهل في الوضع الأصلي، حيث "نحن نحاول التوصل إلى ما سوف يشرعه مشرعون عقلانيون مقيدون بوساطة حجاب الجهل، وبهذا المعنى حياديون، لإنجاز تصور العدالة" (رولز، 2011، ص 355).

في الجوهر، حجاب الجهل بمثابة مرآة اجتماعية وجماعية لإصرار كانط على العالمية الأخلاقية. وكما تجربنا الضرورة الحتمية عند كانط على التصرف وفقاً لمبادئ يمكن تعميمها، فإن وضع رولز الأصلي مصمم لاستخلاص المبادئ التي قد يتفق عليها كل فرد عقلائي إذا كان يجهل وضعه الاجتماعي أو أصوله الطبيعية. لذلك، يمكن النظر إلى وضع رولز الأصلي وحجاب الجهل كوسيلة لتفعيل مفهوم كانط للاستقلالية الأخلاقية على المستوى المجتمعي. إن الجمع بين هذين المنظورين يخلق التآزر الذي يحل بعض المشاكل الأخلاقية الشائكة التي نواجهها. وباستخدام مبادئ كانط كآلية أساسية للعمل الفردي وإطار رولز كمبدأ توجيهي لبناء المؤسسات الاجتماعية، يمكننا تحقيق المواءمة بين الضرورات الأخلاقية على المستويين الفردي والجماعي. ومن الممكن أن يخدم هذا الدمج كأداة حاسمة لمعالجة التحديات الأخلاقية المعقدة في المجتمعات التعددية الحديثة، حيث غالباً ما يكون الخط الفاصل بين المسؤولية الأخلاقية الشخصية والعدالة الجماعية غير واضح. وبالتالي، للإجابة على السؤال الأولي، يجب مواءمة مبادئ كانط مع نظرية رولز عن العدالة لصياغة إطار أخلاقي شامل ومتكامل - إطار يحترم الفاعلية الأخلاقية غير القابلة للانتهاك للأفراد بينما يوفر أيضاً الدعائم لمجتمع

عادل ومنصف. إن التوافق بين الاثنين ليس عرضياً فحسب، بل إنه ضروري لفهم مشري للعدالة التي تربط بين الشخصي والجماعي كما سبق وأشرنا، مما يمنحنا الأدوات اللازمة لخلق ليس فقط فرداً أخلاقياً أو مجتمعاً عادلاً، بل حضارة إنسانية أخلاقية وعادلة.

* إلى أي مدى يمكن الدمج بين مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز للعدالة!

إن الجمع بين استقلالية كانط الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية العدالة عند رولز يفتح مشهداً فلسفياً غنياً، ويقدم نهجاً أكثر دقة وشمولاً للأخلاق والعدالة الاجتماعية. يمكن النظر إلى التفاعل بين هذين النظامين الفلسفيين ليس فقط كتركيب ولكن كتكامل لديه القدرة على إعادة تعريف فهمنا للأخلاق والعدالة. في قلب فلسفة كانط يوجد الفرد المستقل الذي يميز الحقائق الأخلاقية من خلال التداول العقلاني. وتتشابك هذه الاستقلالية بشكل عميق مع حرية الفرد في التصرف وفقاً لإرادته العقلانية. مبدأ الاستقلال الذاتي عند كانط هو سمة داخلية للفاعلين العقلانيين، الملتزمين بالقانون الأخلاقي الذي يمنحونه لأنفسهم. وهذا ليس مجرد مفهوم مجرد؛ فهو يتجلى في التجارب الحياتية للأفراد الذين يسعون إلى الانخراط في سلوك أخلاقي يكون في جوهره عقلانياً وقابلًا للتعميم، بحسب كانط "اعمل بحسب القاعدة السلوكية وحدها التي تريد في الوقت ذاته أن تصبح قانوناً كلياً" (غنار سكيريك، نلز غلجي، 2012، ص 591).

وعلى الجانب الآخر، لدينا نظرية رولز عن العدالة، والتي تتجاوز حدود العقلانية الفردية للتعامل مع بنية المؤسسات الاجتماعية. يفترض رولز أنه في المجتمع العادل، سيختار الأفراد العقلانيون مبادئ العدالة من وراء حجاب

* الى أي مدى يمكن الدمج بين مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية لا سيما في إطار الوضع الأصلي وحجاب الجهل؟

تجد مبادئ كانط المتعلقة بالاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية صدى مثيراً للاهتمام مع مفاهيم رولز حول الموقف الأصلي وحجاب الجهل، مما يدعو إلى شكل من أشكال الانصهار الفلسفي. يسعى كل من كانط وروولز إلى تجريد التفاصيل التي تحجب التفكير الأخلاقي، ويسعيان جاهدين لإيجاد إطار أخلاقي قابل للتطبيق عالمياً. بالنسبة لكانط، يتم تحقيق ذلك من خلال التداول العقلائي، مما يؤدي إلى تشكيل الضرورة الحتمية. بالنسبة لروولز، يحدث ذلك من خلال الموقف الأصلي، حيث يتخذ الفاعلون العقلانيون خيارات بشأن مبادئ العدالة تحت ستار الجهل.

هنا، حجاب الجهل بمثابة موازٍ مفاهيمي للضرورة الحتمية عند كانط. إذا كان كانط يحنثنا على التصرف وفقاً للمبادئ التي يمكن اعتبارها قوانين عالمية، فإن حجاب رولز يدفعنا نحو صياغة القوانين المجتمعية التي سنقبلها بغض النظر عن موقعنا في المجتمع. مثلما يجب على الفاعلين العقلانيين عند كانط أن يتعدوا عن رغبتهم وظروفهم الخاصة للوصول إلى قوانين أخلاقية عالمية (كلية)، يجب على الفاعلين العقلانيين عند رولز أن يتعدوا عن نصيبهم الاجتماعي والطبيعي الخاص للاتفاق على مبادئ عالمية للعدالة. يبدو الأمر كما لو أن رولز قد أخذ مفهوم كانط عن الاستقلال الأخلاقي الفردي وطبقه على تشكيل مجتمع عادل. خلف حجاب الجهل، وبعد تجريده من كل الاحتمالات الشخصية، يصبح الأفراد أقرب إلى الفاعلين العقلانيين الكانطيين، ويتمتعون بالاستقلال

الجهل، دون أن يعرفوا مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية أو الطبيعية. تحمل وجهة النظر التعاقدية الاجتماعية هذه احتراماً ضمناً لاستقلالية الأفراد من خلال افتراض أن المبادئ المختارة هي تلك التي سيؤيدها أي فرد عقلائي. عندما نوفق بين تأكيد كانط على الاستقلال الأخلاقي الفردي وتركيز رولز على العدالة الجماعية، فإننا نواجه تقاطعاً مفيداً. يبدو الأمر كما لو أن وضع رولز الأصلي هو بمثابة التجسيد المجتمعي لضرورة كانط الحتمية، والتي تحولت من بديهية أخلاقية فردية إلى مبدأ جماعي للعدالة. يقدم كانط السبب - الزخم الأخلاقي المرتكز على العقل والاستقلالية - بينما يقدم رولز الكيفية - المنهجية لتحقيق تلك المبادئ في البنية الأساسية للمجتمع.

وبالتالي، يمكن النظر إلى الوضع الأصلي وحجاب الجهل كأدوات منهجية لتحقيق العالمية الأخلاقية الكانطية على المستوى الاجتماعي. وخلف الحجاب، يختار الأفراد مبادئ يكونون على استعداد للعيش بموجبها، بغض النظر عن نصيبهم الاجتماعي أو الطبيعي، وبالتالي ينخرطون في شكل من أشكال التشريع الاجتماعي الذي يعكس فكرة كانط عن التشريع الذاتي. في ضوء ذلك، يمكن النظر إلى مبادئ رولز على أنها امتدادات للأخلاق الكانطية، مما يوسع دائرة الاهتمام الأخلاقي من التفاعلات الفردية إلى المؤسسات الاجتماعية. وبالتالي، ليس من الممكن فحسب، بل من المتناسك فلسفياً، دمج مبادئ كانط الخاصة بالاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية مع نظرية رولز عن العدالة. فالاثان لا يتعايشان فحسب، بل يثري كل منهما الآخر، مما يوفر رؤية أكمل وأكثر شمولية تمتد من استقلالية الفرد إلى عدالة المجتمع. إنه مزيج يسمح برؤية أخلاقية أكثر اتساعاً، رؤية تجسد تعقيدات الأخلاق الإنسانية في سياق اجتماعي.

الأخلاقي ويلتزمون بإملاءات العقل. يجب عليهم أن يقرروا تنظيم مجتمعهم تماماً كما يجب على الوكلاء العقلانيين عند كانط أن يقرروا القوانين الأخلاقية التي تحكم أفعالهم. يمكن إذن النظر إلى الموقف الأصلي باعتباره تجسيدا مجتمعيًا للاستقلالية الأخلاقية الكانطية، وهي ساحة يتجلى فيها العقل الفردي والاستقلالية في صنع القرار الجماعي.

ويشير الاتساق بين هذه الأنظمة الفلسفية إلى أنه يمكن بالفعل دمجها بشكل متناغم. فيقدم كانط الأساس الأخلاقي، "الواجب" الأخلاقي، والذي تعززه بنية رولز الإجرائية لتحقيق مجتمع عادل. إنه مثل مزج الميتافيزيقي مع العملي، والفردي مع الجماعي، والأخلاقي مع السياسي. لا يؤدي التوليف إلى إضعاف، أو التنازل عن السمات الأساسية لأي من الفلسفتين، بل يُنتج بدلاً من ذلك إطاراً متعدد الأبعاد، أكثر قوة، يشمل كلا من السلامة الأخلاقية للأفراد وعدالة الهياكل المجتمعية. لذلك، ضمن بوتقة الموقف الأصلي وحجاب الجهل، لا يمكن دمج مبادئ كانط مع نظرية رولز فحسب، بل يمكن أن تزدهر وتوسع نطاقها، وتنتقل من العالم المجرد للفلسفة الأخلاقية إلى عالم العدالة الاجتماعية الملموس. لتقدم كلتا الفلسفتين، في حوار مع بعضهما البعض، رواية أكثر شمولية، حيث لا يكون هناك توتر بين الاستقلال الأخلاقي والعدالة الجماعية ولكنهما وجهان لعملة أخلاقية واحدة.

ففي البحث عن العدالة الأخلاقية والاجتماعية، تقدم فلسفات كانط ورولز نموذجين يعزز كل منهما الآخر. لإن فكرة كانط عن الفاعل الأخلاقي المستقل الملتزم بالمبادئ العالمية من خلال الضرورة الحتمية تجد نتيجتها الطبيعية المجتمعية في موقف رولز الأصلي وحجاب الجهل. بينما ينتقل

كانط في عالم الواجبات الأخلاقية الفردية، يستنبط رولز هذا إلى العقد الاجتماعي الأوسع، مع التركيز على كيفية قيام المجتمع ببناء نفسه إذا كان على الأفراد العقلانيين اختيار مبادئه دون معرفة أدوارهم داخل ذلك المجتمع. ويضيف مفهوم الاستقلال الأخلاقي في فلسفة كانط عمقاً إلى إطار رولز من خلال تزويده بأساس أخلاقي. عندما يتخذ الأفراد في الوضع الأصلي قرارات خلف حجاب الجهل، فإنهم يجسدون المثل الكانطي للفاعلين الأخلاقيين الذين يسترشدون بالعقل. يمكن اعتبار فكرة الاختيارات التي يقودها العقل بمثابة ممارسة جماعية لضرورة كانط الحتمية، حيث يتصرف المجتمع وفقاً للمبادئ التي يجب تطبيقها عالمياً، لأن "فكرة كانط العامة هي أن القانون العملي أو الأخلاقي كلي عام بصورة صارمة؛ أي إن الكلية، من حيث هي كذلك، هي صورته، ولذلك لا بد أن تشارك كل مبادئ السلوك العينية في هذه الكلية إذا كانت جديدة بأن تسمى أخلاقية" (كوبلستون، 2010، ص 440).

ما يسمح به هذا المزج هو وسيلة لربط القانون الأخلاقي الداخلي والشخصي العميق الذي يصفه كانط مع الهياكل الاجتماعية الأوسع التي يسعى رولز إلى تعريفها. فهو يتيح هجرة الفاعلية الأخلاقية من عالم فردي إلى عالم جماعي، ويعمل كجسر بين العمل الأخلاقي الفردي والعدالة المجتمعية. خلف حجاب جهل رولز، يتم تكليف الأفراد بشكل أساسي بإخراج قوانينهم الأخلاقية الكانطية الداخلية، وإسقاطها على إطار المجتمع! كيف ولماذا؟ لأنه "بمنعنا حجاب الجهل من تشكيل رؤيتنا الأخلاقية لتتوافق مع ارتباطاتنا ومصالحنا الذاتية. نحن لا ننظر إلى النظام الاجتماعي من موضعنا لكننا نتخذ وجهة نظر يمكن لأي شخص أن

يتبناها على قدم المساواة. بهذا المعنى نحن ننظر إلى مجتمعنا وإلى موضعنا فيه بموضوعية: نحن نشترك بوجهة نظر عامة بالتوازي مع الآخرين ولا نصنع أحكامنا من وجهة نظر شخصية" (رولز، 2011، ص 615).

علاوة على ذلك، فإن الموقف الأصلي وحجاب الجهل يقدمان شيئاً قيماً للإطار الكانطي أيضاً: هو طريقة التنفيذ. يقدم كانط ضرورة أخلاقية مقنعة ولكنه أقل توجيهاً بشأن كيفية إنشاء هذه القوانين الأخلاقية في المجتمع. في حين يقدم لنا رولز إجراءً، أو إطاراً يمكن من خلاله تطبيق المبادئ الكانطية لإنشاء بنية اجتماعية عادلة.

إن هذا الزواج بين الأساس الأخلاقي عند كانط والعدالة الإجرائية عند رولز يسمح بنوع من "الدستورية الأخلاقية". وكما تعمل الدساتير كقوانين أساسية من المفترض أن تكون قابلة للتطبيق عالمياً داخل الدولة، فإن المجتمع المبني على مبادئ كانط والذي تم تشكيله من خلال موقف رولز الأصلي، سوف يطمح إلى العدالة والمساواة العالمية. إن عملية تشكيل مثل هذا المجتمع ستكون مشبعة بالروح الأخلاقية الكانطية، ويتم تنفيذها من خلال عدسة إجرائية رولزية. وبالتالي، فإن هذه الفلسفات لا تتعايش فقط؛ فهما يكملان، كل منهما يسد الثغرات في إطار الآخر. يقدم كانط "السبب" الأخلاقي، ويقدم رولز "الكيفية" المجتمعية، مما يؤدي إلى نهج شمولي لكل من الأخلاق الشخصية والعدالة الاجتماعية. ولا تصبح المبادئ متوافقة فحسب، بل تصبح متأزرة، حيث يعمل كل منها على تضخيم نقاط القوة وتخفيف القيود المفروضة على الآخر. والنتيجة هي نظرة فلسفية أكثر تماسكا وشمولاً، قادرة على معالجة المخاوف الأخلاقية على المستوى الفردي والمجتمعي.

ثانياً: إلى أي مدى يمكن أن توفر مبادئ كانط الأخلاقية الأساسية، مثل صيغة الإنسانية ومعاملة الأفراد كغايات في أنفسهم، الأساس الفلسفي السليم لتعزيز الأسس الأخلاقية لمبادئ رولز للعدالة، وخاصة مبدأ الحريات الأساسية المتساوية؟

في المناقشة التالية، نعتمد الانخراط بعمق في مساهمتين أساسيتين في مجالات الفلسفة الأخلاقية والعدالة الاجتماعية: "صيغة الإنسانية" لإيمانويل كانط و"مبدأ الحريات الأساسية المتساوية" لجون رولز. إن إطار كانط الأخلاقي، الذي يصر على معاملة جميع الأفراد كأهداف في حد ذاتها وليس مجرد وسيلة لتحقيق غاية، يقدم واجباً أخلاقياً دائماً يرفع من كرامة الفرد والاعتبار الأخلاقي. من ناحية أخرى، فإن نظرية رولز عن العدالة، ولا سيما تركيزه على الحريات الأساسية المتساوية، توسع الحوار الأخلاقي ليشمل المجال الاجتماعي والسياسي، وتضع معايير لمجتمع عادل حيث تم تصميم الإطار المؤسسي نفسه ليكون عادلاً. من خلال تقاطع فلسفة كانط الأخلاقية المتمحورة حول الفرد مع نظرية العدالة الموجهة نحو المجتمع لرولز، فإننا نطمح إلى تجميع مشهد أخلاقي واجتماعي أكثر شمولية لا يعزز الضرورات الأخلاقية الكامنة وراء هياكلنا المجتمعية فحسب، بل يدمج أيضاً بقوة واجبات ومسؤوليات الفرد، داخل ذلك المجتمع. تقدم وجهة النظر التأزرية هذه وعداً بإطار أخلاقي أكثر ثراءً ومتعدد الأبعاد يفيد كلاً من العمل الأخلاقي الفردي والعدالة المجتمعية الأوسع الموحدة بداخله.

* بين كانط وصيغة الإنسانية ومعاملة الأفراد كغايات في أنفسهم وبين مبدأ الحريات الأساسية المتساوية عند رولز إن الأخلاق الكانطية متجذرة في فكرة الاستقلال الأخلاقي والقدرة على الحكم الذاتي العقلاني. محور هذه النظرة الأخلاقية للعالم هو صيغة الإنسانية، التي تفترض أنه لا ينبغي معاملة الأفراد أبداً كمجرد وسيلة لتحقيق غاية، بل دائماً كغايات في حد ذاتها. ولا يعمل هذا المبدأ كمفهوم مجرد فحسب، بل يعمل كدليل أخلاقي لكيفية احترام كرامة الإنسان وقيمه الأخلاقية. في جوهره، فهو يؤكد القيمة الجوهرية لكل فرد، ولا يتوقف على أي سمات أو شروط أخرى. هذا المبدأ الأخلاقي هو جزء من الإطار الكانطي الأوسع الذي يسلط الضوء على دور الضرورات الأخلاقية العالمية، المعروفة باسم الضرورة الحتمية، في توجيه العمل الفردي.

"إذا فرضنا أن هناك شيئاً، يكون لوجوده في ذاته قيمة مطلقة، شيئاً يمكن له، بوصفه غاية في ذاته، أن يكون مبدأ لقوانين محددة، عندئذ سنجد في هذا الشيء، وفيه وحده، مبدأ الأمر المطلق الممكن؛ أي سنجد فيه مبدأ القانون العملي. وأيضا إذا كان هناك مبدأ عملي أسمى يكون أمراً مطلقاً للإرادة الإنسانية فإنه لا بد أن يكون مبدأ، من حيث إنه مستمد من تصور ذلك الذي هو غاية للجميع بالضرورة؛ لأنه غاية في ذاته، يكون مبدأ موضوعياً للإرادة، وبذلك يمكن أن يقوم بوصفه قانوناً عملياً كلياً" (كوبلستون، 2010، ص 444-445).

بالتوازي مع ذلك، تدور نظرية العدالة الاجتماعية لجون رولز حول تصميم إطار اجتماعي عادل، يكون حجر الزاوية فيه مبدأ الحريات الأساسية المتساوية، حيث أنه "لكلّ

شخص حقّ متساوٍ مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية، على نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للجميع" (كيمليشكا، 2010، ص 84). وفقاً لرولز، يجب أن يتمتع كل شخص في المجتمع بحق متساوٍ في مجموعة شاملة من الحريات الأساسية التي ستكون واسعة قدر الإمكان، بشرط أن تكون متسقة مع الحريات المماثلة للآخرين. تنبع هذه الفكرة من فكرة العقد الاجتماعي الذي يتم إنشاؤه في ظل ظروف "حجاب الجهل"، حيث يصمم الأفراد البنية الأساسية للمجتمع دون أي معرفة بمكانتهم الاجتماعية، أو مواهبهم، أو ظروفهم المستقبلية. ومن خلال القيام بذلك، يتم دفعهم نحو المبادئ التي تحترم كرامة وحريات جميع الأفراد، وليس فقط أولئك الذين يتمتعون بالسلطة أو الامتيازات، الأمر الذي بحسب رولز يضمن أن "لا يحظى أحد بامتياز أو يلحقه ضرر عند اختيار مبادئ العدالة" (ص 93)، لأنه "ما دام الجميع في الحالة نفسها ولا أحد منهم يستطيع وضع المبادئ التي تجعله يمتاز من غيره على نحو ما، تكون عندها مبادئ العدالة نتيجة مساومة و اتفاق منصفين" (ص 93).

إن التوافق والتكافل المحتمل بين مبادئ كانط الأخلاقية ونظرية رولز عن العدالة يوحي باستكشاف فلسفي مثير للاهتمام. على وجه التحديد، قادنا إلى التساؤل: إلى أي مدى يمكن لمبادئ كانط الأخلاقية الأساسية أن توفر أساساً أخلاقياً قوياً يمكنه تضخيم الأسس الأخلاقية لنظرية رولز، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الحريات الأساسية المتساوية؟ سيكون هذا السؤال هو المحور الرئيسي لمناقشتنا التالية، في محاولة لربط هذين البنائين الفلسفيين الهائلين في نظرية أخلاقية اجتماعية موحدة.

تفترض صيغة كانط للإنسانية أن الطبيعة العقلانية في كل شخص هي غاية في حد ذاتها. بعبارة أبسط، يمتلك كل إنسان قيمة جوهرية، وهذه القيمة لا تعتمد على عوامل خارجية. تعتمد هذه الفكرة على البنية الأخلاقية الأوسع لكانط والتي تعتبر العقلانية حجر الزاوية فيها. وفقا لكانط، تسمح العقلانية للبشر بالاعتراف بالقوانين الأخلاقية، مما يجعلهم كائنات مسؤولة أخلاقياً. إن فكرة معاملة الأفراد كغايات في حد ذاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه القدرة العقلانية، التي تمكننا من الحصول على قيمة أخلاقية، وبالتالي نستحق الاحترام من الآخرين ومن أنفسنا. إن عدم معاملة شخص ما كغاية في حد ذاته يعني ضمناً الخط من شأن ذلك الشخص وتحويله إلى مجرد شيء أو أداة، خالية من الاعتبار الأخلاقي. وترفض هذه الفكرة أي توجه أخلاقي من شأنه أن يحول الأفراد إلى مجرد تروس في حسابات نفعية، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الاعتراف الأخلاقي الذي يحترم الكرامة الإنسانية التي لا يمكن تعويضها لكل شخص، يقول كانط "اعمل بحيث تعامل الإنسانية ممثلة في شخصك وفي الأشخاص الآخرين جميعاً، لا باعتبارها وسيلة فقط، بل باعتبارها دائماً غاية أيضاً". (جوناثان رى، وج. أو. أرمسون، 2013، ص 253).

في المقابل، يؤكد مبدأ رولز الخاص بالحريات الأساسية المتساوية على الهيكلة المجتمعية للحريات، يقول جون رولز: "يجب أن يكون لكل شخص في المقام الأول حق معادل للنظام الأكثر انتشاراً للحريته الأساسية التي يتساوى فيها الجميع، نظام يكون متوافقاً مع نفس النظام الذي للآخرين" (Rawls, 1993, p 91). يدعو رولز إلى مجموعة قوية من الحريات المدنية المكفولة لجميع المواطنين، بما

في ذلك حرية التعبير وحرية الضمير والحقوق التي تحافظ على سلامة الشخص. يجب ترتيب هذه المجموعة من الحريات بحيث تكون متسقة في جميع المجالات، وواسعة النطاق قدر الإمكان، مع الحفاظ على توافقها مع الحريات المماثلة لأي شخص آخر، لأنه بحسب رولز "يجب أن يكون لكل شخص نفس الحق في أشمل نسق من الحريات التي يتساوى فيها الأفراد" (p 91). والهدف هنا هو ضمان عدم تصادم الحريات أو تقويض بعضها البعض. يصمم رولز هذا المبدأ ليطبق على البنية الأساسية للمجتمع، أي نظام المؤسسات التي يعيش المواطنون من خلالها حياتهم. يعد مبدأ الحريات الأساسية المتساوية أحد الركائز الأساسية في نظرية العقد الاجتماعي عند رولز، حيث يظهر كمبدأ متفق عليه في الموقف الأصلي، خلف حجاب من الجهل. ويضمن الحجاب أن المصلحة الذاتية لا تفسد المبادئ المختارة، مما يجعل الحريات متساوية حقاً.

في حين يركز كانط أكثر على القيمة الأخلاقية الجوهرية للأفراد التي يسترشد بها العقل، يأخذ رولز هذه الأفكار في سياق مجتمعي، ويصوغ كيف يمكن بناء المجتمع لاحترام هذه القيمة الجوهرية على المستوى الهيكلي. يمكن النظر إلى صيغة كانط للإنسانية على أنها أخلاقيات تأسيسية توفر أساساً فلسفياً قوياً لمبدأ رولز الخاص بالحريات الأساسية المتساوية. يمكن الافتراض أن المجتمع الذي يعامل كل فرد من مواطنيه كغاية في حد ذاته من شأنه أن يتماشى بشكل طبيعي مع رؤية رولز لمجتمع مبني على مبادئ مختارة خلف حجاب الجهل، بما في ذلك مبدأ الحريات الأساسية المتساوية. سوف تستكشف المناقشة التالية هذه التقاطعات بشكل أكبر، وتدقق في مدى قدرة الضرورات الأخلاقية الكانطية على

تعزير الأسس الأخلاقية للمبادئ الرولزية، وخاصة الحريات الأساسية المتساوية.

عندما يصوغ كانط مفهوم معاملة البشر باعتبارهم "غايات في حد ذاتهما"، فإنه يقدم منظوراً أخلاقياً ثورياً يفرض تحولاً زلزالياً في كيفية فهم الأخلاق تقليدياً، الأمر الذي حاولنا الإشارة إليه من خلال الإستشهاد بكلام كانط في هذا الصدد مما سبق. وهذه الصيغة هي نقيض لأي نظام أخلاقي ينظر إلى قيمة الإنسان من خلال عدسة المنفعة، أو المشروطة، أو بنيات اجتماعية وثقافية معينة. وهنا تعتبر نظرية كانط الأخلاقية "نظرة الإرادة الأخلاقية وليست أخلاق النتائج: فالعامل الحسام هو أن تكون الإرادة إرادة خيرة، لا أن تكون نتائج الأفعال خيراً. هنا يميز كانط نفسه عن فلاسفة مذهب المنفعة الذين دافعوا عن أخلاق النتائج" (غنار سكيريك، نلز غلجي، 2012، ص 589). تجسد الفكرة القيمة غير المشروطة للإنسان في حد ذاته، وهي قيمة لا تعتمد على ما إذا كان الشخص غنياً أو فقيراً، قوياً أو ضعيفاً، محظوظاً أو سيئ الحظ. في قلب هذه الحتمية الكانطية تكمن حرمة الكرامة الإنسانية؛ فلا ينبغي لأحد أن يستخدم شخصاً آخر لتحقيق مكاسب أو أغراضه. تنبع هذه الحرمة من قدرتنا على العقلانية، والتي تسمح لنا بتصور القوانين وحكم أفعالنا وفقاً لتلك القوانين. هذه الطبيعة العقلانية هي ما يضيف علينا قيمة جوهرية، مما يجعلنا كيانات ذات أهمية أخلاقية. وبالتالي فإن صياغة كانط هي بمثابة بديهية أساسية للأخلاق، والتي يمكن بناء عليها ادعاءات أخلاقية أخرى. وبالتالي، فإن الإطار الأخلاقي لكانط يضع القيمة الأخلاقية على النية وراء الأفعال والقيمة المتأصلة للكائنات العقلانية، مما ينشئ أساساً أخلاقياً حيث تصبح معاملة الآخرين باحترام وكرامة أمراً بالغ الأهمية.

ومما سبق، وعلى الجانب الآخر، فإن فكرة رولز عن الحريات الأساسية المتساوية تتجاوز الالتزام الليبرالي الكلاسيكي بمجموعة أساسية من الحريات مثل التعبير والتجمع. فلا يتحدث رولز عن الحريات فحسب، بل يتحدث أيضاً عن الحريات المتساوية، مع التركيز على الجانب التوزيعي للحريات. وتتمثل فكرته المركزية في التأكد من أن هذه الحريات متوافقة مع حصول كل شخص على مجموعة مماثلة من الحريات. يتحدى رولز المجتمع لبناء نظام لا يكفي بإدراج الحريات فحسب، بل يضمن أن تكون هذه الحريات عادلة، ويمكن الوصول إليها، ويمكن أن يمارسها الجميع. وتتطلب تجربته الفكرية "حجاب الجهل" بناء قواعد المجتمع كما لو كنا لا نعرف مكاننا في ذلك المجتمع، وبالتالي ضمان العدالة والحياد. ومن ثم فإن مبدأ المساواة في الحريات الأساسية هو أحد أسس إطار "العدالة كإنصاف"، مما يضمن بناء البنية الأساسية للمجتمع بطريقة تتوافق مع مفاهيم العدالة والمساواة والحياد.

عندما نبدأ في تشابك هذه المفاهيم من كانط ورولز، تظهر آفاق أخلاقية رائعة. تخيل مجتمعاً مبنياً على مبادئ رولز المتعلقة بالحريات الأساسية المتساوية. الآن، قم بغرس هذا الهيكل المجتمعي بمبدأ كانط الذي لا يمكن انتهاكه والذي يقضي بمعاملة الأفراد كأهداف في حد ذاتها. إن ما تحصل عليه هو مجتمع يركز بقوة على أسس أخلاقية، مجتمع لا يعزز الكرامة المتأصلة لكل فرد من أعضائه فحسب، بل يصر على ذلك. في مثل هذا المجتمع، سيتم بناء المؤسسات ليس فقط للحفاظ على الحريات الأساسية ولكن لرفع القيمة الجوهرية للأفراد. وستسترد القوانين والسياسات والأعراف المجتمعية بضرورة عدم الخط من قدر أي شخص إلى مجرد

وسيلة لتحقيق أهداف مجتمعية، مهما كانت تلك الأهداف نبيلة.

في جوهرها، يمكن لصيغة كانط للإنسانية أن تكون بمثابة الأساس الفلسفي للعمارة المجتمعية عند رولز. يمكن أن تكون الركيزة الأخلاقية هي التي تضمن أن الهياكل المجتمعية التي تم بناؤها من خلال مبادئ رولز ليست عادلة فحسب، بل أخلاقية بعمق، ولا تهدف فقط إلى التوزيع العادل ولكن إلى تأكيد القيمة الإنسانية الجوهرية. يشكل هذا التفاعل شبكة معقدة من التآزر الأخلاقي والفلسفي، حيث تغذي الواجبات الأخلاقية الفردية والعدالة المجتمعية بعضها البعض وتقوي بعضها البعض في حلقة من العمق الأخلاقي المثري باستمرار. * إلى أي مدى يمكن أن توفر مبادئ كانط الأخلاقية الأساسية، مثل صيغة الإنسانية ومعاملة الأفراد كغايات في أنفسهم، الأساس الفلسفي السليم لتعزيز الأسس الأخلاقية لمبادئ رولز للعدالة، وخاصة مبدأ الحريات الأساسية المتساوية؟

يمكن النظر إلى مبادئ كانط حول الاستقلال الأخلاقي والضرورة الحتمية - لا بل ويتضح مما سبق - على أنها الأساس الأخلاقي الذي يثري نظرية رولز في العدالة، ولا سيما مبدأ الحريات الأساسية المتساوية. للوهلة الأولى، قد يبدو أن الإطارين الفلسفيين يعملان في مجالين مختلفين: كانط في عالم الأخلاق الفردية، ورولز في مجال العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، عند الفحص الدقيق، فهي متوافقة بشكل عميق ويمكن دمجها بشكل مدروس، خاصة في إطار موقف رولز الأصلي وحجاب الجهل. إن صيغة كانط للإنسانية، والتي تحثنا على معاملة الأفراد كغايات في حد ذاتها وليس مجرد

وسائل لتحقيق غاية، توفر أساساً أخلاقياً قوياً لمبدأ رولز الخاص بالحريات الأساسية المتساوية. ويمكن النظر إلى إصرار رولز على الحريات المتساوية على أنه تجسيد مجتمعي لأوامر كانط الأخلاقية الفردية. عندما يضمن المجتمع حريات أساسية متساوية للجميع، فإنه يعمل بشكل أساسي وفقاً للأخلاق الكانطية على المستوى الجماعي، مع الاعتراف بالقيمة الجوهرية لكل فرد باعتباره غاية في حد ذاته. وهذا يتجاوز مجرد القانون ويدخل إلى عالم العدالة الأخلاقية، مع التأكيد على أن التوزيع المتساوي للحريات الأساسية ليس مجرد مطلب قانوني ولكنه أيضاً التزام أخلاقي.

إذا خطونا إلى موقف رولز الأصلي، مع حجاب الجهل الذي يحرماننا من معرفة أدوارنا أو أوضاعنا المجتمعية، فإننا نواجه بيئة مصممة تماماً لتطبيق صيغة كانط للإنسانية. في هذا السيناريو الافتراضي، سيسعى صناع القرار جاهدين من أجل مبادئ تتماشى مع مبادئ كانط القابلة للتعميم، وذلك على وجه التحديد لأن هذه المبادئ تحترم كل فرد كغاية في حد ذاته. يعمل هذا التناظر على تعميق النسيج الأخلاقي للمبادئ الرولزوية، ويغرس فيها الجاذبية الأخلاقية الكانطية التي تعزز أهداف العدالة الاجتماعية.

في مجتمع مبني على مبدأ الحريات الأساسية المتساوية، كما تصورها رولز، سوف تزدهر وجهة النظر الكانطية حول الاستقلال الأخلاقي. وهنا، سيتم احترام الإرادة العقلانية لكل فرد والسماح له بحرية ممارسة الاستقلال الأخلاقي، بما يتفق مع قانون أخلاقي قابل للتعميم. وعلى نحو مماثل، فإن المجتمع المؤطر بالأخلاق الكانطية من شأنه أن يتطور بشكل طبيعي نحو المثل الرولزوية المتمثلة في البنية المجتمعية العادلة، حيث يختار أفرادها بشكل جماعي،

مسترشدين بالعقل والاستقلال الأخلاقي، المبادئ التي تظهر العدالة والإنصاف. باختصار، فإن مبادئ كانط الأخلاقية، وخاصة معاملة الأفراد كأهداف وليس مجرد وسائل، لا تتماشى مع الأسس الأخلاقية لنظرية رولز عن العدالة فحسب، بل تعززها أيضاً. تعمل هذه العلاقة التكافلية على تحويل مبدأ رولز الخاص بالحرية الأساسية المتساوية من متطلبات العدالة الإجرائية إلى ضرورة أخلاقية عميقة، وبالتالي تعزيز عمق وتماسك وقابلية تطبيق الإطار الأخلاقي الاجتماعي المشترك.

ولنتأمل هنا جوهر الضرورة الحتمية عند كانط، والتي تشكل شكلاً صارماً من أشكال العالمية الأخلاقية. يطلب منا كانط أن نتصرف فقط وفقاً لتلك المبادئ التي يمكن تعميمها باستمرار. حيث "أن الفعل الأخلاقي عند كانط يكتسب قيمته الأخلاقية من كونه قابلاً للتعميم، ومن كونه يُنفذ لذاته لا لرغبة أو غاية ما، وبغض النظر عن توافق أو عدم توافق رغبتي مع هذا المبدأ" (Rohlf, 2020, Title 1 paragraph 6.4). هذه ليست مجرد دعوة للاتساق المنطقي؛ إنه مطلب أخلاقي لشكل من أشكال الاحترام الذي يعترف بالكرامة المتساوية لجميع الكائنات العقلانية. عندما ننقل هذا إلى المستوى المجتمعي، نجد أنه يتوافق بشكل طبيعي مع تأكيد رولز على مبدأ الحرية الأساسية المتساوية.

حجاب الجهل عند رولز، وهو تجربة فكرية حيث يصمم الأفراد مجتمعاً دون معرفة مكائهم النهائي فيه، يُظهر المبادئ الكانطية على المستوى الاجتماعي. هذا السيناريو الافتراضي يجبر المشاركين بشكل أساسي على تبني وجهة نظر عالمية، مما يعكس عالمية كانط الأخلاقية. ولا يمكن للمشاركين تحمل هميش أو تقليص أي مجموعة لأنهم قد

ينتهي بهم الأمر كأعضاء في تلك المجموعة. في الواقع، يجب عليهم أن يعتبروا كل عضو في المجتمع بمثابة غايات في حد ذاتها، مما يجعل عملية صنع القرار تتماشى مع صيغة كانط للإنسانية.

في حين أن رولز أقل وضوحاً بشأن دور الاستقلال الأخلاقي في إطار العدالة الخاص به، إلا أنه ضمني في بناء مجتمع يمنح الحرية الأساسية المتساوية للجميع. المجتمع العادل عند رولز هو المجتمع الذي يمكن للأفراد فيه متابعة مفاهيمهم الخاصة عن الخير، متحررين من الهياكل القسرية أو القمعية "لذلك في المجتمع العادل تُعد حريات المواطنين المتساوين راسخة" (رولز، 2011، ص 6). ويتوافق هذا بشدة مع مبدأ كانط الخاص بالاستقلالية الأخلاقية، والذي يصر على أن الفاعلين العقلانيين هم كائنات ذاتية التشريع يسترشدون بالعقل وملتزمون بالمبادئ الأخلاقية التي يمكنهم تأييدها عند التفكير.

وبالتالي يمكن النظر إلى الأخلاق الكانطية على أنها تماًلاً ثغرة مهمة في نظرية رولز من خلال توفير الطاقة الأخلاقية التي تحرك آلية العدالة. إن المجتمع الذي يعامل أفراد كغايات في حد ذاتها لا يفي بعقد اجتماعي فحسب، بل إنه يفي أيضاً بواجب أخلاقي على أعلى مستوى. وبالمثل، فإن مبادئ رولز للعدالة تعطي تعبيراً مجتمعياً للضرورات الأخلاقية الكانطية، وتحولها من واجبات فردية إلى التزامات اجتماعية جماعية. لذا، فإن الموازنة بين بنية كانط الأخلاقية ونظرية رولز عن العدالة توفر مشهداً أخلاقياً اجتماعياً أكثر شمولية. فهو لا يعزز الأخلاق التي تقوم عليها مؤسساتنا الاجتماعية فحسب، بل يوسع أيضاً نطاق الواجبات الأخلاقية الفردية إلى مجال العدالة المجتمعية. ولذلك، فإن الزواج بين هاتين الفلسفتين لا يقدم

بمجرد طبقات، بل تكامل، مما يخلق إطاراً أخلاقياً أكثر ثراءً وشمولاً. من المؤكد أن التقاء "صيغة الإنسانية" لكانط مع "مبدأ الحريات الأساسية المتساوية" لرولز يمكن أن يؤدي إلى مجتمع أكثر ديناميكية وأخلاقية وعدالة. ولا يهدف هذا المزيج إلى توزيع العدالة فحسب، بل يهدف أيضاً إلى تأكيد قيمة كل فرد باعتباره غاية في حد ذاته.

من وجهة نظر كانط، فإن معاملة الأفراد كأهداف في حد ذاتها تشكل الأساس الأخلاقي لجميع التفاعلات البشرية. ويصر على أن كرامة وقيمة كل فرد غير مشروطة، بغض النظر عن فائدته أو أي قيمة أخرى مبنية اجتماعياً. ومثل هذه الأخلاق من الممكن أن تعمل بشكل كبير على تعميق النسيج الأخلاقي للمؤسسات التي تم تصميمها. بموجب مبادئ رولز للعدالة. في مجتمع تسود فيه العدالة الرولزية، سيتم تصميم المؤسسات لضمان الحريات الأساسية المتساوية للجميع. وعندما يتم استكمال ذلك ببديهية كانط الأخلاقية، فإن هذه المؤسسات ستكون أيضاً مشبعة بتوجيه أخلاقي لتأكيد ودعم القيمة الجوهرية لجميع الأفراد. ولن يكونوا مجرد أدوات للعدالة، بل تجسيدا لهدف أخلاقي أعمق.

يضمن مبدأ رولز الخاص بالحريات الأساسية المتساوية أن كل شخص لديه حق متساو في الحصول على مخطط مناسب تماماً للحريات الأساسية المتساوية، والذي يتوافق مع نفس المخطط للجميع. وهذا لا يعني أن المرء لديه حق المطالبة بالحريات فحسب، بل أن الجميع يطالبون بالحريات أيضاً، مما يعزز الفكرة الكانطية القائلة بأن كل البشر هم غايات في حد ذاتها. ويمكن للمرء أن يجادل بأن مبدأ رولز يجسد طبيعته أخلاقيات كانط، لأنه يركز على شكل من أشكال احترام الأشخاص ومساواتهم الأخلاقية. وتتحقق

الفوائد من هذا التنسيق على المستويين الاجتماعي والفردية. وعلى المستوى المجتمعي، ستكون المؤسسات أقل عرضة للوقوع في أنماط التمييز أو التحيز المنهجي؛ سيتم تصميمها لتكون حساسة للقيمة الجوهرية لجميع أفراد المجتمع. وعلى المستوى الفردي، فإن الشعور بالواجب والمسؤولية الذي يأتي من إطار كانط الأخلاقي من الممكن أن يغرس في الناس ضرورة أخلاقية أقوى لدعم العدالة، وبالتالي يصبحون مشاركين نشطين في الحفاظ على العقد الاجتماعي الرولزي. والنتيجة هي مجتمع ليس عادلاً من الناحية الإجرائية فحسب، بل إنه أيضاً مجتمع أخلاقي في الأساس، مجتمع حيث كرامة الفرد مقدسة مثل عدالة النظام الاجتماعي.

ثالثاً: كيف يمكن أن يساهم تكامل الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية في حل المشكلات الأخلاقية الملحة في عصرنا، بما في ذلك العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان، والإرهاصات الأخلاقية للتقدم التكنولوجي، وأبعاد الأخلاق العالمية للتواصل العالمي؟

في عالم محفوف بالتحديات الأخلاقية العميقة الجذور - سواء كانت تفاوتاً اقتصادياً صارخاً، أو انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، أو المعضلات الأخلاقية الناجمة عن الابتكار التكنولوجي السريع، أو قضايا الحوكمة العالمية التي تفاقمت بسبب النطاق غير المسبوق للاتصالات العالمية - فإن حلاً ضمن الإطار الأخلاقي المطبق ليس ترفاً، بل ضرورة. وفي هذا السياق، فإن المواجهة بين الأخلاق الكانطية، التي تعطي الأولوية للاستقلال الأخلاقي والقيمة الجوهرية للأفراد، ونظرية رولز في العدالة، التي تؤكد على العدالة المجتمعية والتوزيع العادل للموارد، تقدم وسيلة واعدة بشكل خاص

للاستكشاف في هذا المسار. ومن خلال نسج تركيز كانط الذي لا يتزعزع على معاملة الأفراد كغايات في حد ذاتها مع التزام رولز بخلق مجتمع يعمل من أجل الأقل حظاً، فإنها ستساهم بتزويدنا بعدسة أخلاقية متعددة الأبعاد. هذه العدسة قوية بما يكفي لفحص الفروق الدقيقة في السلوك الأخلاقي الفردي بينما تكون أيضاً موسعة بما يكفي لتشمل الهياكل الاجتماعية النظامية. ومن خلال هذا المنظور الأخلاقي المشترك يمكننا إعادة التقييم، والسعي إلى حل بعض القضايا الأخلاقية الأكثر إلحاحاً، والتي تواجه البشرية اليوم، مما يمكننا من الموازنة بين المسؤوليات الفردية والواجبات الاجتماعية الجماعية في عالم مترابط بشكل متزايد ولكنه منقسم.

* **المساهمة المحتمل تقديمها في حل المشكلات الأخلاقية الملحة في عصرنا نتاج التكامل بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية: قراءة في النماذج المحتملة من قبيل العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان وغيرها**

إن اندماج الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية يمكن أن يقدم جهازاً أخلاقياً تحويلياً، مشبعاً بكل من الدقة الصارمة للالتزامات كانط الأخلاقية والنطاق العملي الموجه نحو العدالة لمبادئ رولز التوزيعية. تؤكد الأخلاق الكانطية على الاستقلال الأخلاقي للأفراد، وتطالب بأن تتبع الأفعال من الشعور بالواجب وأن يتم التعامل مع كل فرد كغاية، وليس كوسيلة لتحقيق غاية، فنظراً "إلى أننا كائنات عقلانية، فإن أفعالنا دائماً ما تهدف إلى غاية ما، وهي ما تعبر عنه مبادئنا" (Rohlf, 2020, Title 5.4, paragraph 2). وهذا التركيز على القيمة الإنسانية الجوهرية يمكن أن يرفع مستوى الحوار الأخلاقي حول حقوق الإنسان بشكل

كبير. إنه يمنحنا دعماً نظرياً للقول بأن كل فرد لديه قيمة فطرية ولا ينبغي اضطهاده أو تهميشه أو استخدامه من أجل الصالح العام ضد إرادته، لأن "من وجهة نظر كانط، يتمتع كل شخص، بحكم إنسانيته (أي الطبيعة العقلانية)، بالكرامة المتأصلة. يحق لجميع الأشخاص، كمخلوقات عاقلة، أن يحظوا بالاحترام، ليس فقط من الآخرين، بل من أنفسهم أيضاً" (Masters, 2012, p. 65). في الوقت نفسه، تقدم العدالة الرولزية الصرح النظري لتحويل هذه الضرورات الأخلاقية الفردية إلى سياسات اجتماعية نظامية. فتوفر مبادئ رولز طريقة لتقييم وتصحيح الاختلالات الاجتماعية، والدفع نحو مجتمع حيث يتم ترتيب عدم المساواة بحيث يستفيد منها الأقل حظاً. وفي ضوء ذلك، يمكن إعادة النظر في مسائل العدالة التوزيعية؛ فبدلاً من مجرد إعادة التوزيع، نجد تفويضات أخلاقية لتنظيم المجتمع بطرق مقاومة بطبيعتها للانتقال المنهجي لعدم المساواة بين الأجيال. ولا يقتصر التركيز على العمل الفردي السخي فحسب، بل على إنشاء نظام عادل حيث يكون الوصول إلى الفرص مفتوحاً حقاً للجميع.

وفي سياق التقدم التكنولوجي، يمكن أن تكون الأخلاق الكانطية بمثابة بوصلة أخلاقية، توفر ضرورات العمل المسؤول الذي يحترم الفاعلية الفردية ويحمي من الاستغلال. ومن ناحية أخرى، فإن تركيز رولز على العدالة من الممكن أن يوجه التنفيذ المجتمعي للتكنولوجيا، مما يضمن أن التقدم يفيد حقاً جميع طبقات المجتمع، وخاصة الأكثر حرماناً. وبينما نواجه الأبعاد الأخلاقية للتواصل العالمي، فإن وجهة النظر الرولزية تحثنا على بناء مجال عام عالمي يتسم بالعدالة، في حين تصر الأخلاق الكانطية على احترام الاستقلال النقابي والأخلاقي لكل دولة وفرد مشارك. وهكذا، فإن دمج صيغ

كانت الأخلاقية الصارمة مع مبادئ رولز الاجتماعية والسياسية الدقيقة يمكن أن يزودنا بإطار أخلاقي ديناميكي وشامل. وهذا ليس قادراً على تحديد بعض الألباز الأخلاقية الأكثر تعقيداً وإلحاحاً في عصرنا فحسب، بل أيضاً على حلها - بدءاً من العدالة التوزيعية وحقوق الإنسان إلى الآثار الأخلاقية للتقدم التكنولوجي والتواصل العالمي. لذلك، من خلال توحيد النظريتين، فإننا نتجاوز القيود الكامنة في كل منهما، ونصل إلى نموذج أخلاقي متجذر بعمق في كل من الكرامة الفردية والعدالة الجماعية. إن التقاء الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية لديه القدرة على صياغة سقالات أخلاقية قوية بما يكفي لتجاوز التعقيدات الأخلاقية المتأهة في عصرنا. دعونا نتفحص هذا عن كئب.

يعتمد النظام الأخلاقي عند كانط على الضرورات الأخلاقية التي ترفع من كرامة الأفراد، وتقدمهم ليس فقط كذوات في المشهد الاجتماعي والسياسي ولكن ككيانات أخلاقية ذات قيمة جوهرية. تصر "صيغة الإنسانية" التي وضعها كانط على معاملة الأفراد كأهداف في حد ذاتها، وحمايتهم من أن يصبحوا مجرد أدوات لتحقيق أهداف مجتمعية. يجد هذا الاتجاه الكانطي توافقاً مثيراً للاهتمام في نظرية رولز، والتي، على الرغم من تصميمها كنظرية للعدالة، فإنها تتضمن أيضاً تبحيلاً للفاعلية الفردية من خلال مبدأها المتمثل في الحريات الأساسية المتساوية. عندما تتداخل هذه المثل، يمكننا أن نبدأ في تصور مجتمع لا يتم فيه الاعتراف بالقيمة الجوهرية لكل شخص فحسب، بل يتم تدوينها في بنية المؤسسات الاجتماعية نفسها.

إن التركيز الكانطي على الكرامة الفردية، عندما يقترن بعدالة التوزيع عند رولز، يوفر إطاراً أخلاقياً مقنعاً لا

يدعو فقط إلى إعادة التوزيع الخيري، بل إلى العدالة النظامية. إن تركيز كانط على القيمة المتأصلة للأفراد يضمن أنه حتى الأكثر حرماناً في المجتمع لا يكونون أبداً مجرد وسيلة لتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للموارد؛ فهي غايات في حد ذاتها تستحق العدالة. ومن ناحية أخرى، يصر مبدأ رولز على أن بنية المجتمع يجب أن تفضل بطبيعتها الأقل حظاً. وهنا، يمكن للأخلاق الكانطية أن تكون بمثابة العمود الفقري الأخلاقي للجسم السياسي الرولزي، مما يضمن أن التغييرات النظامية التي تهدف إلى المساواة لا تدوس على الكرامة الفردية. عندما نغامر بدخول عالم التقدم التكنولوجي، يصبح الخلط بين الأخلاق الكانطية والمبادئ الرولزية أكثر أهمية. توفر الأخلاقيات الكانطية الإطار للنظر في التداعيات الأخلاقية للتكنولوجيا، وخاصة في ضمان أن التقدم التكنولوجي لا يعامل الناس فقط كوسيلة لتحقيق غايات أكثر كفاءة. يمكن لنظرية رولز أن توجه التطبيقات المجتمعية لهذه التكنولوجيات، مما يضمن أنها لا تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة ولكنها تقدم بدلاً من ذلك فوائد في جميع أنحاء المجتمع، وخاصة بالنسبة لأولئك المحرومين.

وفي سياق الأبعاد الأخلاقية العالمية، بما في ذلك العلاقات الدولية والتواصل العالمي، يمكن لهذه النظرية الأخلاقية المهجنة أن تكون ثورية. ومن الممكن أن يوجه الإطار الرولزي عملية إنشاء نظام اجتماعي سياسي عادل عالمياً، في حين أن الأخلاق الكانطية، بتركيزها على القوانين الأخلاقية العالمية، قادرة على توفير الأساس المعياري لحقوق الإنسان الدولية. لذلك، فإن اندماج قوانين كانط الأخلاقية مع مبادئ رولز للعدالة الاجتماعية لا يقدم مجرد طبقات من النماذج الأخلاقية، بل تكاملاً حقيقياً. ويتمتع الإطار

الأخلاقي الناتج بالقوة المتعددة الأبعاد للتعامل مع المضلات الأخلاقية الملحة في عصرنا، من قضايا عدم المساواة الاجتماعية إلى الاعتبارات الأخلاقية التي تدور حول التقدم التكنولوجي والتواصل العالمي.

* **المساهمة المحتمل تقديمها في حل المشكلات الأخلاقية الملحة في عصرنا نتاج التكامل بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية في قضايا: العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان، الإرهاصات الأخلاقية للتقدم التكنولوجي وأبعاد الأخلاق العالمية للتواصل العالمي**

يشكل دمج الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية بوتقة فلسفية يمكن للمرء منها استخلاص حلول قابلة للتنفيذ للمآزق الأخلاقية في عصرنا. يندمج الفرد والمجتمع في شكل كلي أخلاقي، معزز بمبادئ الكرامة العالمية والعدالة العادلة. تصبح قوة هذا الاندماج واضحة بشكل واضح عندما نستجوب الاهتمامات الرئيسية التي يعاني منها الخطاب الأخلاقي المعاصر، مثل العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان، والسلاتف الأخلاقية للتقدم التكنولوجي، وتعقيدات الأخلاق العالمية في الاتصالات الدولية. يوفر التقاء البنيات الفلسفية الكانطية الرولزية نسيجاً غنياً لإعادة تصور الأخلاق والعدالة، وهو نسيج لديه القدرة على إحداث تأثير تحويلي على أبعاد متعددة للحياة المعاصرة. دعونا نفكر في كل مجال رئيسي بشكل أكثر شمولاً.

وفي مجال العدالة التوزيعية، يقدم التوليف الكانطي- الرولزي إجابة على السؤال الشهير: "ما هو المستحق لمن". إن إصرار كانط على معاملة الأفراد باعتبارهم غايات في حد ذاتها يضخ شعوراً لا يجوز انتهاكه بالكرامة الإنسانية في مفهوم

رولز للعدالة التوزيعية، الذي يطمح إلى بنية مجتمعية يتم اختيارها خلف حجاب من الجهل، حيث "تتحقق المعاملة المنصفة الأساسية بين الشعوب بأن تكون ممثلة بالوضع الأصلي الثاني خلف ستار من الجهالة على قدم المساواة" (رولز، 2007، ص 155). والنتيجة هي إطار حيث يتم ترتيب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تحقق أعظم فائدة للأقل حظاً، وحيث لا يتم المساس بالقيمة الإنسانية الفردية. هنا، فإن المفهوم الكانطي المتمثل في احترام القيمة الجوهرية لكل فرد يقدم حجة مقنعة للنهج الرولزي للتنظيم الاجتماعي الذي يسعى إلى تعظيم المنفعة للأقل حظاً. يحثنا هذا التوليف على تجاوز مجرد التوزيع العادل وتبني وجهة نظر دقيقة تحترم استقلالية الفرد وإمكاناته وكرامته. فهو يشير إلى تحول في الخطاب من المساواة في النتائج إلى كرامة الفرص، وهو تغيير له آثار عميقة على السياسة العامة التي تتراوح من الرعاية الصحية إلى التعليم. على سبيل المثال، قد ننظر إلى الرعاية الاجتماعية ليس كمساعدة مالية فحسب، بل كاستثمار في الكرامة الإنسانية، وبالتالي تبرير اتباع نهج أكثر شمولاً وتمكيناً في التعامل مع البرامج الاجتماعية.

وعندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، فإن نظرية رولز عن العدالة باعتبارها إنصافاً تتوافق مع قوانين كانط الأخلاقية العالمية. يمكن أن تكون المبادئ الرولزية بمثابة بنية اجتماعية وسياسية شاملة تجتهد من خلالها الضرورات الأخلاقية الكانطية تطبيقاً عملياً. وقد تتجلى هذه الحقوق في صورة حقوق إنسان عالمية لا تحظى بالاعتراف الدولي فحسب، بل إنها مدعمة أيضاً في نسيج الهياكل المجتمعية، وبالتالي تكون حقيقية عالمياً وفعالة اجتماعياً. ضمن المسرح الدولي، يمكن لإطار رولز أن يكون فعالاً في صياغة السياسات التي تجسد ضرورة كانط

الحتمية، وتحول بشكل فعال المبادئ الأخلاقية المجردة إلى قوانين ملموسة لحقوق الإنسان. إن المنظور الكانطي، المتجذر في فكرة أن جميع البشر يستحقون الاحترام بطبيعتهم، يتوافق بسلاسة مع اقتراح رولز بأن كل شخص يمتلك حق لا يجوز انتهاكه في مخطط مناسب تماماً للحريات الأساسية المتساوية. ويوفر هذا التطابق أساساً أخلاقياً قوياً لمبادرات حقوق الإنسان العالمية، وبمنحها أساساً فلسفياً قادراً على الصمود في وجه التحديات النسبية والاستبدادية.

في حين، يقدم التقدم التكنولوجي عدداً كبيراً من حقول الألعام الأخلاقية. يمكن للأخلاق الكانطية، مع تركيزها على الواجبات والضرورات الأخلاقية، أن تكون بمثابة محك فلسفي للتطور الأخلاقي ونشر التكنولوجيا. إن مبدأ رولز المتمثل في الحريات الأساسية المتساوية وتركيزه على الأقل حظاً يقدم مقاييس أخلاقية لتقييم التأثير التكنولوجي. وتضمن هذه المبادئ التوجيهية الأخلاقية أن التقدم التكنولوجي ليس مجرد ابتكارات في الكفاءة، بل هو أيضاً أدوات لتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة. يقدم التوليف الكانطي-رولزي بوصلة قيمة بشكل خاص في عالم التكنولوجيا الناشئة. يصر إطار كانط الأخلاقي على أن الأفراد لا يُستخدمون أبداً كوسيلة لتحقيق غايات فحسب، بل يُعاملون دائماً بالكرامة المتأصلة التي يستحقونها. ومن الممكن أن يوجه هذا المبدأ تطوير التكنولوجيا، ويضمن أن تعمل الابتكارات على الارتقاء برفاهة الإنسان بدلا من استغلال نقاط الضعف. تلعب مبادئ رولز دوراً في توزيع هذه التقنيات والوصول إليها. فهل تخدم هذه الخدمات الجميع في المجتمع، وخاصة الأقل حظاً، أم أنها تعمل على توسيع الفجوات الاجتماعية؟

وأخيراً، تتطلب تحديات التواصل العالمي في عالم مترابط بشكل متزايد ولكنه مستقطب إطاراً أخلاقياً يتجاوز النسبية الثقافية. توفر القوانين الأخلاقية العالمية لكانط لغة مشتركة أخلاقية، وهي مجموعة من المبادئ القابلة للتطبيق عالمياً والتي تعزز التفاعلات الأخلاقية عبر الثقافات المتنوعة. تقدم مبادئ رولز تطبيقات عملية لهذه القوانين العالمية، مع التركيز على الحد من عدم المساواة وتعزيز العدالة في العلاقات العالمية. بينما نبحر في مياه الخطاب الدولي العكرة، توفر مبادئ كانط الأخلاقية العالمية دعامة أخلاقية لمداوات رولز حول العدالة والمساواة في التفاعلات العالمية. تعالج عالمية كانط ضيق الأفق المتأصل في كثير من الأحيان في الثقافات، وعندما يتم تطبيقها على نطاق عالمي، فإنها توفر منصة أخلاقية مشتركة للعلاقات الدولية. ويضيف تركيز رولز على العدالة طبقة أخرى، مما يضمن أن التفاعلات ليست أخلاقية عالمية فحسب، بل عادلة وعادلة أيضاً في توزيع المعلومات والوصول إليها والموارد.

باختصار، إن التكامل بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية يزرع مشهداً أخلاقياً حصياً مجهزاً للتعامل مع الأزمات الأخلاقية الملحة في عصرنا. من خلال الارتقاء المتزامن بالكرامة الفردية والعدالة المجتمعية، يقدم هذا التوليف الفلسفي استراتيجيات ملموسة لمعالجة قضايا العدالة التوزيعية، وحقوق الإنسان، والأخلاق التكنولوجية، والتواصل العالمي. ومن خلال الدمج العميق للعناصر الأساسية للأخلاق الكانطية مع مبادئ العدالة الرولزية، فإننا نمهد الطريق لنهج أكثر دقة وأكثر إنسانية وفي نهاية المطاف أكثر عدلاً لحل المشاكل الأخلاقية الملحة في عصرنا. ويتطلب هذا التكامل أخلاقيات متجذرة في الكرامة الفردية والعدالة المجتمعية، قادرة على

معالجة تعقيدات وتناقضات الحياة الحديثة. فهو يوفر مرساة فلسفية وخريطة طريق عملية، ويزودنا بالقدرة على التعامل بشكل أكثر جدية مع التحديات الأخلاقية التي تحدّد عصرنا.

* الخاتمة

في الدراسة البانورامية التي تم إجراؤها، تم الشروع في رحلة فكرية عبر الأخلاق الكانطية والمبادئ الرولزية للعدالة، ولكل منها تعقيداته الدقيقة وطبقاته التفسيرية. يتجاوز الخطاب اللاحق مجرد المشاركة النظرية؛ إنها تتحول إلى نسيج فلسفي حيث تجد مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية والضرورة الحتمية تناقضات مثيرة للاهتمام مع نظرية رولز عن العدالة، خاصة عندما يتم توجيهها من خلال البصريات الفريدة لموقف رولز الأصلي وحجاب الجهل.

في البداية، يشير الصدى بين الأخلاق الكانطية والعدالة الرولزية إلى إمكانية وجود فهم غني ومتعدد الطبقات للأخلاق والعدالة الاجتماعية والسياسية. تقدم مبادئ كانط للاستقلالية الأخلاقية دفاعاً قوياً عن الفاعلية الفردية، وعندما يتم النظر إليها جنباً إلى جنب مع موقف رولز الأصلي وحجاب الجهل، يمكن لهذه المبادئ أن تتحول إلى عقود اجتماعية عادلة ومدركة للضرورات الأخلاقية الفردية. إنه إدراك تأسيسي يسلط الضوء على نسيج العدالة والأخلاق باعتبارهما بنيتان متعددة الأبعاد وديناميكية وقابلة للتطور.

ثانياً، إن الحتمية الكانطية المتمثلة في معاملة الأفراد كغايات في حد ذاتها والالتزام بصيغة الإنسانية تعمل تقريباً مثل حجر الزاوية الفلسفي لمبادئ رولز للعدالة، وخاصة مبدأ الحريات الأساسية المتساوية. عندما يتم وضع صرح كانط الأخلاقي فوق بنية رولز الاجتماعية، فإن النتيجة هي بنية محصنة أخلاقياً، ونموذج متماسك يغرس العدالة بفهم أعمق

لكرامة الإنسان وقيّمته. وهذا ليس مجرد تجميل، بل هو تعزيز تأسيسي حاسم يضيف وزناً وجودياً إلى البنية الرولزية. ولا يتعلق الأمر فقط بما سيتم توزيعه، بل يتعلق بالاعتراف بالقيمة المتأصلة لأولئك الذين يتم توزيع العدالة عليهم.

تكشف الدراسة أن التكامل بين الأخلاق الكانطية والمبادئ الرولزية يفتح آفاقاً جديدة لمعالجة التحديات الأخلاقية الملحة في عصرنا. وسواء كان الأمر يتعلق بالتضاريس غير المستوية للعدالة التوزيعية، أو قدسية حقوق الإنسان، أو التيارات الأخلاقية الكامنة وراء التقدم التكنولوجي السريع، أو العواقب الأخلاقية المتهمة للاتصالات العالمية في عالم مترابط بشكل متزايد، فإن الإطار الأخلاقي المركب المعروض هنا ليس أقل من ثوري. إنه يقدم عدسة أخلاقية متعددة الطبقات وشاملة يمكن من خلالها فحص وتقييم وربما حتى حل التحديات المحيرة في القرن الحالي.

بالنظر إلى هذه التقاطعات والتناغمات المعقدة بين الأطر الفلسفية الكانطية والرولزية، تخلص الدراسة إلى أن هناك أرضاً خصبة لمزيد من الاستكشاف. ستستفيد المنح الدراسية المستقبلية من دراسة النتائج العملية والملموسة لتطبيق هذا التوليف الفلسفي على سيناريوهات العالم الحقيقي. سواء كان موضوع البحث هو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، أو تعقيدات العلاقات الدولية، أو أسس مجتمع عادل، فإن التكامل بين كانط ورولز يقدم بوصلة لا تقدر بثمن. وبالتالي فإن هذه الدراسة ليست نهاية، بل بداية عميقة؛ إنه يبشر بمستقبل حيث تقوم الفلسفة الأخلاقية بما هو أكثر من مجرد تفسير العالم، بل قد توفر فقط الأدوات اللازمة لتغييره.

وفي ضوء النتائج المتعددة الأوجه التي تم القيام بها في هذا المسعى العلمي، يصبح من الواضح أن الدراسة تقدم

مساهمة رائدة في الخطاب العلمي حول الفلسفة الأخلاقية ونظرية العدالة. ومن خلال التشابك المتعمد للمبادئ الأخلاقية الكانطية مع المفاهيم الرولزية للعدالة، ترفع الدراسة المناقشة الأكاديمية من التحليلات المعزولة إلى إطار فلسفي متكامل ومركب. هذا الفهم المركب لديه القدرة على تقديم مناهج منهجية جديدة للبحث التجريبي في العلوم السياسية والقانون والأخلاق. علاوة على ذلك، فهو يتمتع بالقدرة التحويلية لإعادة توجيه المناقشات في أخلاقيات علم الأحياء، وأخلاقيات التكنولوجيا، بل وحتى العلاقات الدولية من خلال توفير معيار أخلاقي موحد يعترف بالاستقلالية الفردية والعدالة المجتمعية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا مجرد إضافة فصل جديد إلى المحادثات العلمية القائمة؛ فهو يولف بشكل أساسي معجماً جديداً، وهو رصيد فكري متعدد التخصصات يدعو العلماء إلى إعادة التفكير وإعادة صياغة الأسئلة القديمة في ضوء نموذج أخلاقي أكثر شمولاً وتكاملاً.

* نتائج وتوصيات

يمثل البحث توليفة مهمة بين الأخلاق الكانطية ومبادئ العدالة الرولزية، بهدف إنشاء إطار أخلاقي قوي لمعالجة المعضلات الاجتماعية والأخلاقية المعاصرة. من خلال تشابك مبادئ كانط الخاصة بالاستقلالية الأخلاقية والضرورات مع نظرية رولز، خاصة وأن هذه النظريات تتجلى ضمن البنى المعقدة للموقف الأصلي وحجاب الجهل، فإنني أقدم منظوراً حيويًا ومتعدد الأبعاد للنظرية الأخلاقية. إحدى النتائج الأكثر تأثيراً هي التناغم بين مبدأ كانط في الاستقلال الأخلاقي وموقف رولز الأصلي. حيث إن تركيز كانط على القوة الأخلاقية الفردية يقدم تكملة مقنعة لتأكيد رولز على العدالة الاجتماعية كما ظهر في

البحث، وخاصة عندما يتم النظر إليها من خلال عدسة حجاب الجهل. تُظهر الدراسة أن الضرورات الكانطية يمكن أن تكون بمثابة حجر الزاوية الأخلاقي لمبادئ رولز، مما يعزز هيكل العدالة من خلال فهم أعمق لكرامة الإنسان وقيمه. وهذا ليس مجرد مران نظري أكاديمي فقط، بل هو مشروع بالغ الأهمية له تأثير محتمل في العالم الحقيقي، مما يضيف عمقاً أنطولوجياً إلى الخطاب حول العدالة.

يفتح الجهد البحثي المبذول أمامنا أيضاً آفاقاً جديدة لمعالجة التحديات الأخلاقية الملحة، بدءاً من العدالة التوزيعية إلى حقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية للتقدم التكنولوجي. ومن خلال دمج النظريات الكانطية والرولزية، فإنني أسعى إلى توفير مجموعة أدوات فكرية قادرة على تحليل وربما حل المشكلات الأخلاقية المعقدة. ويشكل مثل هذا الإطار أهمية بالغة بشكل خاص في مجتمعاتنا المترابط والمتقدم تكنولوجياً على نحو متزايد، حيث تشتد الحاجة إلى نهج أخلاقي تكاملي.

أما بالنسبة للتوصيات، فإن دراستي تبشر بأرضية غنية للبحث المستقبلي. ومن الممكن أن تكون التطبيقات العملية لهذا التوليف الكانطي-رولزي في سيناريوهات العالم الحقيقي - سواء كان ذلك في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، أو العلاقات الدولية، أو السياسة الاجتماعية - بمثابة خطوة منطقية تالية. قد تركز الدراسات المستقبلية أيضاً على الاختبارات التجريبية لهذا الإطار الأخلاقي الجديد لفهم جدواه وتأثيره عبر مختلف التخصصات والثقافات.

في جوهر الأمر، لا يساهم البحث في المحادثة العلمية الحالية فحسب؛ فهو يغير لغة الخطاب بشكل فعال. من خلال تقديم إطار جديد متكامل لفهم العدالة الأخلاقية والاجتماعية، فإنني أسعى إلى تمكين الباحثين من مختلف

المجالات - سواء كانت الفلسفة أو القانون أو العلوم السياسية أو السياسة العامة - من التعامل مع الأسئلة القديمة بطرق جديدة. ولقد وضعت الأسس لنموذج أخلاقي متعدد التخصصات، نموذج لا يعالج بشكل شامل الأسئلة الأخلاقية المعقدة فحسب، بل لديه أيضاً القدرة على إحداث تغيير في العالم المعاش. وبالتالي، فإن البحث هو بمثابة بداية، ويعد بمستقبل تنتقل فيه النظرية الأخلاقية إلى ما هو أبعد من التحليل لتشكيل مصيرنا الجماعي بشكل فعال.

* المراجع

أولاً- المراجع العربية

رولز، جون (٢٠١١)، نظرية في العدالة، تر. ليلي الطويل، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.

رولز، جون (2007). قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام (ط1). تر. محمد خليل. القاهرة: القاهرة المجلس الأعلى للثقافة.

كانت، إيمانويل (٢٠٢٠)، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر. عبد الغفار مكاوي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

سكيريك، غنار و نلز غلجي (2012)، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين (ط 1)، ترجمة د. حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

كيمليشكا، ويل (2010)، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، تر. منير الكشور، تونس: دار سيناترا للنشر.

كوبلستون، فردريك (2010)، تاريخ الفلسفة (ط 1)، ج 6، ترجمة حبيب الشاروني، محمود سيد أحمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

رى، جوناثان و وج. أو. أرمسون (2013)، الموسوعة الفلسفية المختصرة (ط1)، ترجمة فؤاد كامل، جلال العشري، عبد الرشيد الصادق محمودي، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

Kant, I. (1993). Critique of Practical Reason (L. W. Beck, Trans.). Macmillan Publishing Company.

Kant, I. (1997). Critique of Practical Reason (M. J. Gregor, Trans.). Cambridge University Press.

Kant, I. (1998). Groundwork for the Metaphysics of Morals (M. J. Gregor, Trans.). Cambridge University Press.

Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

Rawls, J. (1999). A Theory of Justice (Revised ed.). Harvard University Press.

Rawls, J. (2001). Justice as Fairness: A Restatement. Harvard University Press.

Rawls, J. (1993). "La théorie de la justice comme équité: une théorie politique et non pas métaphysique" in justice et démocratie seuil.

Masters, B. R. (2012). Biomedical ethics, 7th edition David

DeGrazia, Thomas A. Mappes, Jeffrey Brand-Ballard. Graefe's Archive for Clinical and Experimental Ophthalmology, 250(1), 159–160.

<https://doi.org/10.1007/s00417-011-1640-x>

Rohlf, M. (2020). Immanuel Kant. Stanford University. Retrieved May 22, 2023, from <https://plato.stanford.edu/entries/kant/>

Practical reason | Rationality, Morality & Decision-Making. Britannica. <https://www.britannica.com/topic/practical-reason>